



ملتقى
النساء في السياسة
بالمنطقة العربية

المتغيرات السياسيّة
وتأثيرها على قضايا النساء السياسيّة
ما بعد الربيع العربي الثاني

التقرير السنوي 2023

مدخل

إن أحد أهم التداعيات التي تزامنت مع ثورات الربيع العربي الثاني في كل من لبنان والسودان والعراق والجزائر هو تصاعد حدة الصراعات الإقليمية بالمنطقة العربية وتراجع شديد في الحقوق والحريات ، إلا أن ثمة متغيرات رئيسية أنتجت التطورات المتسارعة في المنطقة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة (2019-2023)، وهي:

المتغير الأول هو اتجاه الدول الفاعلة والرئيسية في الإقليم لتهدئة الأوضاع بدول (الربيع العربي الأول) كما حدث في عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، والتوصل إلى تهدئة بين المملكة العربية السعودية والحوثيين في الملف اليمني والتقارب بين مصر وتركيا في الملف الليبي، وعودة المصالحات العربية العربية كما حدث بين المجموعة الخليجية ومصر مع قطر، والدور الفرنسي لتقريب وجهات النظر بين الفاعلين الإقليميين في الملف اللبناني لمحاولة الوصول إلى تسوية سياسية.

فيما يرتبط **المتغير الثاني** باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو الانسحاب تدريجيا من مناطق الأزمات في المنطقة، مما دفعها إلى اتباع سياسة تقوم على محورين رئيسيين: أولهما، دعم جهود بعض القوى الإقليمية والدولية التي تقوم بأدوار وساطة لتسوية بعض الأزمات، خاصة في ضوء عدم تبلور موقف واضح لديها تجاه بعض تلك الأزمات. وثانيهما، محاولة إقناع الأطراف الرئيسية في المنطقة بالانخراط في حوارات حول قضايا محددة بغية الوصول إلى حلول وسط قد تمهد الطريق أمام تحقيق الهدف نفسه.

أما **المتغير الثالث**، فهو تراجع الاهتمام الدولي بملف حقوق الإنسان ووضع النساء في المجال العام، وخصوصا بعد الانتكاسات الأمنية والسياسية بدول الربيع العربي الثاني. هذا التراجع أتى لصالح الترتيبات الأمنية والسياسية بين القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مع الحكومات بدول المنطقة والتي أولت المصالح الأمنية على معايير حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي بدول الربيع العربي الثاني.

ومن ثم انعكست المتغيرات الثلاثة على أوضاع النساء في السياسية وادوارهن في المجال العام، وشجعت على عدم اكتراث السلطة السياسية بالمطالب النسوية، ودفعت البعض للانقضاض على المكتسبات النسوية كما حدث في تونس.

هذا المشهد المرتبك والمتراجع يدفعنا لتناول أوضاع النساء بالمنطقة العربية خلال السنوات الأربعة الماضية (2019-2023)، والتي شهدت العديد من المتغيرات التي انعكست على مسار التمكين السياسي للنساء بالمنطقة العربية، ومنها إصدار بعض الدول العديد من القوانين والتشريعات التي أثرت بالسلب أو بالإيجاب على دور النساء السياسي، ونخص بالذكر دول "الربيع

العربي الثاني" والذي امتد الحراك الشعبي فيها ليؤثر وبشكل مباشر على البيئة السياسية والأمنية والقانونية المحيطة بوضع النساء، وامتد التأثير ليشمل مستقبل الدور السياسي للنساء بدول المنطقة. سوف يتم تناول أوضاع النساء بالمنطقة عبر تحليل لنموذج ثمانية دول في المنطقة وهي: تونس، المغرب، الجزائر، العراق، السودان، فلسطين، اليمن، ولبنان.

يصدر هذا التقرير في ظل أوضاع قد تكون الأصبغ على المنطقة العربية منذ نكسة عام 1967، فمنذ أكتوبر 2023 تتعرض غزة بالأساس والضفة الغربية لحرب لم تشهدها الأراضي الفلسطينية منذ عام 1948، إذ قتل أكثر من 37 ألفاً من الفلسطينيين نصفهم من النساء والأطفال. ومع سياسة التجويع وغلق المعابر، تتعرض غزة اليوم إلى واحدة من أكبر المجاعات في العالم وجرائم حرب وإبادة. ومع توسع رقعة الصراع ليشمل الجنوب اللبناني ومناطق في سوريا والعراق واليمن، تستمر الحرب في السودان التي دخلت عامها الثاني، ليوافق البلد أكبر مجاعة حالياً وجرائم ضد الإنسانية وعنف جنسي واغتصاب ممنهج للنساء.

في ظل كل ذلك، نجد أن نساء المنطقة وحركاتها الاجتماعية والسياسية تقف بين مطرقة العنف وسندان القمع وتكبير الحقوق والتضييق على الحريات العامة والفردية وانتهاكها من قبل قوى الأمر الواقع والمليشيات والمجموعات المسلحة في بعض الدول، أو من قبل الأنظمة الحاكمة نفسها والحكومات في دول أخرى.

تم إعداد هذا التقرير من قبل نساء فاعلات في مجتمعاتهن سياسياً واجتماعياً ما يجعله شهادة حية على ما يحدث لنساء تلك المنطقة، وكذلك على محاولات الحركات السياسية والاجتماعية النسائية والنسوية المختلفة لطرح نهج تشاركي وتقاطعي من أجل النهوض بحقوق النساء وتحسين أوضاعهن من منظور سياسي يؤمن بأهمية مشاركتهن في المجالين العام والخاص دون الفصل بينهما، ويسعى لتحقيق التضامن في المنطقة ومشاركة الخبرات.

منهجية التقرير

يعتمد التقرير في منهجيته على الشقين العملي والنظري. الشق النظري لتقرير أوضاع النساء في السياسة بالمنطقة العربية يتضمّن المسار التاريخي التحليلي، المقارن، والوصفي. فقد بُني التقرير على جمع معلومات أولية من مصادر متعددة منها الوثائق والتقارير الخاصة بالسياسات بالدولة والأحزاب السياسية والمؤسسات (مثل الهيئات الوطنية للانتخابات) في عدد من الدول المذكورة في التقرير، ومن مصادر ثانوية (كأوراق العمل والدوريات، والبحوث الأكاديمية وغيرها تقارير المنظمات النسوية في بعض الدول).

أما الشق العملي فيعتمد على المنهج الاستقرائي: وهو عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية، وعملية استدلال صاعد تعتمد نقل خبرات الحالات الجزئية إلى القواعد العامة، أي: الانتقال من الجزئيات إلى حكم عام. ولذلك تعتبر نتائج الاستقراء أعم من مقدماته، ويتحقق الاستقراء من خلال الملاحظة والتجربة، ومختلف تقنيات البحث المتبعة،

ومعيار الصدق في هذا النوع من الاستدلال يكون من خلال التطابق الفعلي للنتائج المتوصل إليها مع الواقع.

المنهج الاستقرائي يعتمد بشكل أساسي على مشاركة عضوات الملتقى بخبرتهن وتجاربهن في دولهن عن التحول الديمقراطي، ودور القيادات النسوية والمجتمع المدني والمجموعات النسوية من أجل الحصول على العديد من الحقوق والاستحقاقات سواء دستورياً أو قانونياً ونخص بالذكر قوانين الانتخابات البرلمانية والمحلية أو البلدية والمركزية والتمثيل في برلمانات العديد من الدول.

يسعى التقرير إلى تسليط الضوء على دور المجموعات النسوية والقيادات النسوية، وتقييم مشاركة النساء في أعقاب "الربيع العربي الثاني"، بالإضافة إلى المعوقات والتحديات التي تواجههن وما زالت حتى الآن؛ بداية من التراجع الديمقراطي بدول المنطقة، وضعف تواجهن في القيادات التنفيذية والتشريعية والرقابية على الرغم من مشاركتهن في النضال والحراك الديمقراطي طوال الوقت، وصولاً إلى المطالبة بضرورة التزام الدول في المنطقة العربية باتخاذ التدابير الإيجابية للقضاء على التمييز ضد النساء، ومناهضة العنف الموجه ضدهن في المجالين العام والخاص.

جدول المحتويات

2	مدخل
3	منهجية التقرير
6	الفصل الأول: تونس
8	التحديات التي تواجه النساء و قضاياهنّ أمام المتغيّرات الداخليّة و الخارجيّة
9	الفصل الثاني: المغرب
10	واقع مشاركة النساء في الحياة السياسية وأهم التحديات
12	الفصل الثالث: الجزائر
12	انعكاس الحراك الثوري على قضايا النساء
14	أهم التحركات النسائية لتمكين النساء وقضاياهن سياسياً
16	الفصل الرابع: العراق
16	جائحة كورونا والإغلاق التام
18	الانتخابات المبكرة والمشاركة السياسية للنساء
18	أزمة الانسداد السياسي
19	تقييم مستوى مشاركة النساء في العملية السياسية
21	الفصل الخامس: السودان
22	أوضاع النساء في ظل الحرب
23	أوضاع النساء في مناطق النزوح
26	الفصل السادس: فلسطين
26	الحراك النسوي لإنهاء الانقسام الفلسطيني
26	الوثيقة النسوية للحوار الوطني الفلسطيني
27	التقييم العام لدور النساء خلال الفترة (2019-2023)
28	الفصل السابع: اليمن
29	دور المبادرات والشبكات والمكونات النسوية في مرحلة النزاع وبناء السلام
29	آليات إدماج النساء اليمنيات في عملية بناء السلام (2018-2023)
30	التحديات والعوائق التي تواجهها النساء في اليمن خلال فترة الحرب
23	أوضاع النساء في مناطق النزوح
33	الفصل الثامن: لبنان
36	خلاصة

الفصل الأول:

تونس

تشهد تونس منذ الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2019 حراكا سياسيا وخلافات جوهرية غير مسبوقة تعود لأسباب كثيرة لعل أهمها الصراعات الحادة بين مؤسسات الحكم، إضافة إلى تآكل شرعية البرلمان التونسي وانهيار ثقة عموم التونسيات و التونسيين في أدائه وقدرته على تغيير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد جائحة كورونا وما نتج عنها من أضرار جسيمة بالاقتصاد ما دفع بعشرات الألاف من التونسيات والتونسيين في خاتمة البطالة (تجاوزت النسبة 18 بالمائة)، واختلال التوازنات المالية للدولة وارتفاع نسبة الدين العام وارتفاع معدل التضخم الأمر الذي جعل الاقتصاد عالقا في أزمة مستفحلة إضافة لغياب الإصلاحات الضرورية. وقد وصلت تلك الصراعات مداها في تقويز/يوليو 2021 حينما أقال الرئيس قيس سعيد رئيس الحكومة وجهد أعمال البرلمان الأمر الذي أزاح الستار عن الصراع الدائر في الكواليس بين مثلث الحكم (الحكومة - البرلمان - الرئاسة). وفي 22 أيلول/سبتمبر 2021 أصدر الرئيس المرسوم 117 الذي علّق بموجبه العمل بالجزء الأكبر من دستور 2014 ومنح للرئيس الحقّ الحصري في إصدار القوانين بالمراسيم الرئاسية وحلّ الهيئة المؤقتة لمراقبة دستورية القوانين ومنح للمحكمة الإدارية الحق الحصري في إبطال القوانين ، ومضى أيضا نحو المجلس الأعلى للقضاء وهو الهيئة القضائية المستقلة منذ 2016 والتي أُرسيّت لحماية القضاء من تدخّل السلطة التنفيذية، قام بطلّه في 12 شباط/فبراير 2022 .

أما في ما يتعلق بمسار الدستور الجديد و الذي شهد تعثرات و جدلا واسعا في الأوساط السياسية والأكاديمية، فبعد نشر مسودة أولى للدستور نشرت مسودة ثانية و عرضت للاستفتاء الذي لم يشارك فيه أكثر من 30 بالمائة من الناخبين/ات و رغم الجدل الدائر على شرعية الدستور الجديد نشر بالجريدة الرسمية وأقرّ نظاما رئاسيا و جعل السلطة القضائية وظيفية وحلّت السلطة المحلية التي أقرها دستور 2014 كما فتح باب تقييد الحقوق والحريات لضرورة يقتضيها الامن العام و الدفاع الوطني دون توضيح ضوابط و معايير لتعريف أو تحديد نطاق الأمن العام . ولعلّ أبرز التدايعات السياسية لهذه المتغيّرات هو ضرب المشاركة السياسية للأحزاب و الملاحقة القضائية لرموزها، مما أضعف بشكل لافت مشاركة النساء في الحياة السياسية على مستوى الحكم والمعارضة على حد سواء .

وفي الواقع لم ترتق النخب السياسية في تونس بعد 2019 إلى مستوى الإيمان الحقيقي بقضايا النساء وأخطار التمييز ضدّهنّ كما وقع التركيز على تردي الواقعين السياسي والاقتصاديّ خارج المقاربة الجندرية في كل أبعادها، ولم تقارب قضايا النساء السياسية ومشاركتهن في الشأن العام بأيّ وجه من الوجوه، بل وقع تغييب تامّ للملف النسويّ وضرب مفهوم المساواة في العمق وتعويمه داخل مفهوم المساواة العامة بين كافة المواطنين. وألقيَ بخصوصية القضايا النسوية ضرورة العناية الخاصة بالمشاركة النسوية و تمكين النساء عبر آليات خاصة و إجراءات تُعزّز مشاركتهنّ و تحميها و تضمن ديمومتها وتطويرها خارج الدستور الجديد الذي اعتبر أن الفرص

متاحة للجنسين وما على النساء إلا اقتناص فرصتهن والتنافس على قاعدة المساواة الوهميّة والمزعومة. ولعلّ غياب التمويل العموميّ للحملات الانتخابيّة دفع بعدة مرشحات لانتخابات مجلس نواب الشعب إلى الانسحاب من الدور الثاني نتيجة ضعف الموارد الماليّة. وهنا وجب التذكير بالتراجع الكامل عن مبدأ التنافس في القوائم الانتخابية للمجالس المحليّة الذي أقره تعديل قانون الانتخابات في 2017، الأمر الذي جعل نسبة الفائزات بمقاعد المجالس المحليّة تتراجع إلى 47 بالمائة، وهي اليوم مجالس منحلة وقع الاستعاضة عنها بمجالس إداريّة تصرّف الأعمال خارج أي رؤية تنموية.

هذا التراجع في تمثيليّة النساء تجسّد بأكثر حدّة في إلغاء نظام التمثيل النسبيّ وتعويضه بنظام الدائرة الانتخابيّة التي يفوز فيها نائب/ة واحد/ة دون توفير أحكام تهدف إلى التمثيل الجنديّ، إضافة إلى ما أقرّه النظام الانتخابي من إلزام كل مرشح/ة بجمع 400 توقيعاً من مواطنين/ات لهم/ن صفة الناخب/ة في دائرة الترشح، كل هذه العوامل ألفت بالمشاركة السياسيّة للنساء في مهبط الريح، إذ ليست للنساء نفس الشبكات المحليّة القويّة لرعاية ترشحنّ ونفس القدرات التي يتمتّع بها الرّجال، وبالتالي يبدو أنّ إقصاء النساء من الشأن العام صار مقنناً سياسياً بمفعول قوانين في ظاهرها تساوي بين المواطنين وفي باطنها تعيدنا إلى ما قبل 2011. وهذا ما بدا جليّاً على أرض الواقع، فقد تلقت لجنة الانتخابات 1427 مطلب ترشّح لانتخابات كانون الأوّل/ديسمبر 2022 منها 214 مطلباً فقط للنساء، وقد أدّى ضعف نسبة ترشح النساء إلى عودة ذكوريّة المشهد السياسي بشكل ضرب نموذجيّة البرلمان التونسي المحتذى به في مجال العدالة الجنديّة منذ عام 2011، فثلثُ المحافظات التونسيّة غابت النساء عن تمثيلها كليّاً في البرلمان وهي المحافظات الأكثر فقراً وتهميشاً: قفصة والقيروان وجندوبة، والتي تعاني فيها النساء كل أشكال التمييز والعنف ضدهنّ، ولم تتجاوز نسبة النساء في البرلمان 16 بالمائة مقابل 84 بالمائة للرجال.

أمّا إذا ما تعمقنا في المشهد داخل تركيبة اللجان البرلمانيّة فإننا نسجل غياباً تاماً للنساء في لجان تقريرية كلجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح التي ترأستها في البرلمان السابق امرأة، لجنة الماليّة والميزانيّة كذلك خلت من النساء، إضافة إلى لجنة الفلاحة والأمن الغذائي. أما عن مكاتب اللجان البرلمانيّة ورئاستها، فبالإضافة إلى إلغاء لجنة المرأة وإلحاقها التقليدي بلجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعيّة وذوي الإعاقة، فقد خلا مكتب اللجنة من النساء إضافة إلى غياب النساء عن مكتب لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تراجع نسبة النساء في مجال التمثيل الدبلوماسي الذي شهد انتعاشة في أواخر التسعينات.

إنّ المشاهد السياسيّة بعد عام 2019 قد اتّسمت بالذكوريّة بسبب التراجعات العميقة في الدستور والقوانين الانتخابيّة التي لم تراعى خصوصيّة النساء ولم تتمثّل بالتقاليد الديمقراطيّة في الممارسة السياسيّة، أمام تغلغل الموروث الثقافي القائم على التمييز ضد النساء عبر عصور طويلة و الذي لا يفتأ يطفو على السطح كلّما تراجع الخطاب السياسي النسويّ، الأمر الذي دفع بالنساء في تونس إلى العزوف عن الشأن العام إلى مدى كبير خاصة بعد التضييق على الحريّات و تراجع الحراك الحزبي السياسي بسبب الضعف التنظيمي و ضعف فاعلية برامجها الاقتصاديّة التي تخوض بها حملاتها الانتخابيّة، إضافة إلى تصاعد منسوب العنف الموجه ضد النساء السياسيات ووصفهن بأبشع النعوت، و تعتمد الحط من كرامتهن بخطاب لا أخلاقي، وحملات التشويه ضد ناشطات عبر منصات الالكترونيّة وتوقيف بعضهن وشحن الخطاب الرسمي بالترهيب والتلويح بالملاحقة القضائيّة، ممّا

اضطر بعضهم إلى الهجرة القسريّة لتجنب الملاحقة القضائيّة التي قد تطالهنّ نتيجة خطابهن السياسي أو منشوراتهن على وسائل التواصل الاجتماعي أو تصريحاتهن .

ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى ما خلّفته جائحة كورونا إذ تؤكد التقارير اتساع الفجوة بين الجنسين حيث احتلت تونس حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2020 المرتبة 120 من جملة 146 دولة من حيث مؤشر الفجوة بين الجنسين، و أكد المعهد الوطني للإحصاء أن نسبة البطالة في صفوف النساء قد بلغت 20,5 بالمائة مقابل 13 بالمائة في صفوف الرجال سنة 2022. وترتفع النسبة لدى صاحبات الشهادات العليا، ففي الثلث الأخير من سنة 2020 بلغت نسبة بطالتهنّ 17.6% مقابل 7.4% في صفوف الرجال، وهذا الواقع لا يختلف كثيرا في صفوف العاملات، فأوضاع الاستغلال الاقتصادي لم تواجه بأي إجراء فعليّ يوقف شاحنات الموت الناقلة للعاملات في القطاع الفلاحي بشكل لا إنسانيّ، أو يمكنهنّ من تغطية اجتماعيّة أو تحديد مناسب لأجر يتناسب مع تعبهن و يتساوى مع أجر الرجال .

إذاً يمكن القول إن تبعات المتغيّرات السياسيّة و الاقتصاديّة على قضايا النساء في تونس باتت تشكّل خطرا حقيقيا على مشاركة النساء السياسيّة وذلك بتهميش ممنهج لدورهنّ في الحراك السياسي وإقصائهن من عمليّة "البناء الجديد".

التحدّيات التي تواجه النساء وقضاياهنّ أمام المتغيّرات الداخليّة و الخارجيّة

على الرغم من المكاسب الدستوريّة والتدابير القانونيّة التي حققتها تونس في مجال المشاركة السياسيّة للنساء، والتي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة للحقوق المدنيّة للمرأة و تطويرها خلال فترة الانتقال الأولى والممتدّة بين عامي 2011 و 2019 عبر فرض آليات التناصف في مختلف الهيئات والمؤسسات المنتخبة وتجريم العنف السياسي ضد النساء، إلا أنه سرعان ما وقع تراجع عن هذه المكاسب التي واجهت بشكل غير مسبوق الحواجز السياسيّة و الاقتصاديّة و الاجتماعيّة من جديد لتضعف إمكانيات تحقيق المساواة في الحياة السياسيّة عموما و العمليّة الانتخابيّة و الترشح لمناصب صنع القرار على وجه الخصوص. في ظل ذلك، ترتفع أيضاً حالات قتل النساء والإفلات من العقاب ومحاولات إلغاء قانون مناهضة العنف بالإضافة إلى ضعف آليات تنفيذه مما يشكّل انتكاسة حقيقية. هذه الانتكاسة تؤكد أنّ المكاسب التي تم تحقيقها لم تتجذّر في البنى الثقافيّة والاجتماعيّة، كما تبين ضعف الفاعليّة في القدرة على تغيير الواقع التمييزي ضد النساء وسلوك السلطة السياسيّة منحنى لتحقير قضايا النساء وخصوصيتها.

إنّ التحدّيات التي تواجه النساء اليوم هي تحدّيات جدية تستوجب تدخّل الائتلافات البرلمانيّة النسويّة العربيّة والمنظمات الراعية لتمكين النساء في المجال السياسي للضغط على السلطة التشريعيّة خاصة والسلطة السياسيّة عامة لإعادة النظر في ما تمّ التراجع عنه على مستوى القوانين الانتخابيّة وآليات التناصف، وحث البرلمانيات على ضرورة تكثيف العمل من أجل فرض حضورهنّ وتعزيز وجودهنّ في مواقع صنع القرار، والعمل على بناء استراتيجيّة تشاركيّة لإعادة الاعتبار لريادة تونس في مجال المشاركة السياسيّة للنساء في الانتقال الديمقراطي وللدورالنضاليّ الفعّال الذي لعبته القوى النسويّة المختلفة عبر عقود من الزمن.

الفصل الثاني:

المغرب

عمل المغرب خلال العقود الأخيرة على اعتماد توجه يهدف إلى ضمان تسهيل مشاركة النساء في العمل السياسي، وتكريس مبدأ المساواة الذي نصت عليه العديد من الاتفاقيات والعهود الدولية التي صادقت عليها المملكة، إضافة إلى الدستور المغربي الذي ينص على أنه "يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى. وقد جاء في بعض الفصول من الدستور وخاصة الفصول: 6 و19 و30 و146 ما يلي:

- الفصل 6: تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تحقق الحرية للمواطنات والمواطنين والمساواة بينهم-ن؛ ومن مشاركتهم-ن في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
- الفصل 19: يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات و المواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب ، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها ،تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء ، وتحدث لهذه الغاية هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.
- الفصل 30: ينص القانون على مقتضيات من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية.
- الفصل 146: يهتم ولوج النساء للجماعات الترابية.

وتضمن القانون التنظيمي رقم (04.21) المغيّر والمتمم للقانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، مستجدات هامة بالنسبة لتوسيع تمثيل النساء، بالانتقال من اعتماد اللوائح الوطنية المخصصة لهن والشباب إلى اعتماد لوائح محلية يمكن أن تضم كليهما في لائحة واحدة. إلى جانب تخصيص ثلثي الترشيحات للنساء في اللوائح، مع اشتراط تخصيص المرتبتين الأولى والثانية في كل لائحة حصريا للنساء.

كل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها والاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء.

وعلى غرار باقي الدول، فإن قضية النساء ومشاركتهن في جميع مناحي الحياة، داخل المجتمع احتلت حيزا مهما من النقاش والجدل داخل المغرب، استطاعت من خلاله النساء تحقيق قفزة نوعية على جميع المستويات، ومكاسب هامة في مجالات سياسية واقتصادية وقانونية، وهو ما جعل البعض يطلق عليها اسم الثورة البيضاء، حيث لم يكن من الممكن عزل هذه القضية عن مسار الانتقال

الديمقراطي الذي انخرط فيه المغرب منذ القرن الماضي، ولأن تقدم النساء هو أحد مرتكزات تعزيز هذا الانتقال وبناء الدولة الحديثة.

وقد سجل العقد الماضي تقدماً ملحوظاً لدور النساء، والذي جاء نتيجة لتضافر العديد من العوامل أهمها تنامي حركات ديمقراطية وحقوقية تجسدت في نضالات الحركات النسائية والنسوية، وحضورها بشكل مكثف في مختلف هيئات المجتمع المدني.

واقع مشاركة النساء في الحياة السياسية وأهم التحديات

مع أن المغرب كان جريئاً في مصادقته على العديد من التوصيات والاتفاقيات الدولية، إلا أنه لم يتم تفعيل كل البنود على أرض الواقع، لكن مسلسل الإصلاحات استمر بشكل تصاعدي، وأصبح النهوض بواقع النساء من أولويات خطط الحكومة. إلا أن حضور النساء في مراكز القرار ظلّ محدوداً، ولم يفض تطور وضعهن السياسي والاقتصادي إلى تحسين تمثيلهن السياسي، بسبب عوامل طارئة لهن في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، واستمرار النظر إلى النساء على أنهن غير فاعلات سياسياً.

ومن هذا المنظور، يكتسب مفهوم المشاركة أهمية قصوى في بناء المجتمعات وإكسابها القدرة على التطور، وذلك باعتباره محركاً أساسياً لتقدم المجتمع وقوة دفع تتيح له النهوض بواقعه والارتقاء به نحو الأفضل، ويصبح التشريع ذا أهمية تذكر عندما يتعلق الأمر بالنساء ومكانهن داخل الأسرة والمجتمع. وذلك لوجود رابط لا يمكن تجاهله بين كيانها وهذان المجالين وبين التطور الحاصل في المجتمع على المستوى الاجتماعي والثقافي والسياسي بشكل عام ومدى مشاركتهن. وانطلاقاً من ذلك، أصبح مفهوم حق النساء في المشاركة من ثوابت الإعلانات والاتفاقيات الوطنية والدولية، باعتباره خياراً استراتيجياً ذا أبعاد ونتائج بناءة وهادفة.

من الناحية العملية، بادرت الحكومة إلى تبني خطة للمساواة في إطار المناصفة (إكرام 2012-2016)، والتي ارتكزت على ثمان محاور من بينها تحسين التمثيلية النسائية في مراكز القرار، لكن آثارها لم تظهر رغم مرور 4 سنوات من اعتمادها. ويبقى تولي النساء المناصب الحكومية والإدارية العليا متواضعا رغم الصلاحيات الجديدة لرئيس الحكومة التي يقرها الدستور. وأفادت وزيرة المرأة والتضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية بتاريخ 5 يوليوز 2013 أن نسبة النساء المعينات في هذه المناصب لم يتجاوز 12 في المائة (27 منصب من بين 245)، من بين ترشيحات نسائية بينها فقط 10 لنيل هذه المناصب.

في المجمل، إن الدستور الجديد والقوانين والتدابير المتخذة في السنوات الأخيرة قد ساهمت في ارتفاع نسب ووتيرة المشاركة السياسية للنساء، لكنه ارتفاع غير كاف للوصول إلى المناصفة بسبب استمرار العديد من العقبات.

الواقع أن هذه التحديات تكمن في إشكالية تسلط النزعة الأبوية على إدارة الدولة ومؤسساتها وسوق العمل والاقتصاد، واحتكار المناصب العليا من قبل الرجال، حيث يحضر هذا العائق حتى

بالنسبة لدول أخرى في العالم. بالإضافة الى ما تقدّم، هناك العوائق الذاتية والموضوعية التي تحول دون تحقيق مشاركة سياسية نسوية قوية من أبرزها:

- نقص وعي النساء بأهمية المشاركة في العمل السياسي
- تقسيم الأدوار التقليدية بين الرجال والنساء في أوجه الحياة الاجتماعية والأسرية، حيث تتحمل النساء في الأغلب منفردات تربية الأطفال ورعاية الأسرة
- الفجوة الكبيرة بين إقرار نصوص الدستور والقوانين المنظمة لحق المساواة. وبين إعمال تطبيقها على أرض الواقع
- تفشي ظاهرة الأمية والتسرب المدرسي مما يؤدي إلى انخفاض المستوى التعليمي بشكل يعرقل مساعي الارتقاء بنسب التمثيل السياسي للمرأة.

ورغم أن نساء المغرب يمثلن تشكل نصف المجتمع المغربي، إلا أن الحكومات المتعاقبة بقيت عاجزة عن إقرار وتنفيذ سياسة وطنية لتمكين النساء في المغرب.

وفي هذا السياق، ترى الباحثة الاجتماعية صورية موقيت في كتابها "النساء والمشاركة السياسية في المسلسل الديمقراطي المغربي"، الذي صدر باللغة الألمانية عن دار إيكو للنشر، أن أبحاث المشاركة السياسية للنساء تؤكد بأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنساء، وخصوصا لدى الطبقات الأقل تمكينا اقتصاديا، هي التي تحول دون مشاركتهن في العمل السياسي وتعمل على إقصائهن من هذا المجال. كما ترى أن العنصر الثقافي يلعب دورا كبيرا في هذا الإقصاء، إذ أن الثقافة ذكورية في مبادئها وممارستها، لا تسمح للنساء ولو بالتفكير في الانخراط في العمل السياسي. أما التنشئة الاجتماعية فلا تهين النساء لدخول غمار العمل السياسي، ولربما هذا ما يفسر واقع النساء السياسيات في المغرب.

وفي الوقت الذي لم يصل فيه المغرب حتى الآن إلى مناصفة كاملة، فإن الطريق إلى المناصفة لا يزال طويلاً، حيث لا يرتبط الأمر فقط بالإقرار بذلك في الدستور وفي التشريعات المتفرعة عنه والقرارات السياسية على أهميتها، لكن بالأساس بالثقافة المجتمعية، من خلال تبني المجتمع لقضايا وحقوق النساء، وتمكين النساء من وسائل الاستقلال في التفكير والقرار، ومن وسائل الرقي الاجتماعي والتفتح، أي من التعليم والتمكين واكتساب المعرفة.

الفصل الثالث:

الجزائر

رغم نجاح الحراك الشعبي ضد سلطة الرئيس بوتفليقة الذي دام أكثر من سنة في إسقاط السلطة السياسية المسيطرة على الحكم لمدة 20 سنة، إلا أن قدرة الأحزاب السياسية على مسارات عملية التحول الديمقراطي كانت ضعيفة نتيجة التهميش السياسي والعديد من الإجراءات القمعية للحركات الاجتماعية، وهو ما أدى إلى إصدار تعديل دستوري لا يعبر عن مطالب قوى الحراك الشعبي كما أظهر ضعف كثير من الأحزاب في إمكانية المشاركة السياسية، التي لم تستطع حتى اليوم العودة لنشاطها العادي، وتمكنت السلطة من اختيار نظام انتخابي جديد انطلقاً من فئات مجتمعية جديدة تمثل لاعبين جدد من الفئات الشبابية والمجتمعية.

فبعد أربع سنوات من الحراك الثوري وحدث تغييرات سياسية جذرية، لم تزل الحركات الاجتماعية والنسائية والنسوية تواصل نضالها بطرق مختلفة من أجل ضمان مشاركة النساء داخل الهياكل السياسية للمؤسسات، بالرغم من التحديات المتعددة في الوقت ذاته، من نقص في المهارات السياسية وعوائق كبيرة ومنهجية. إلى جانب التحديات المعتادة الهائلة، بالإضافة إلى تحدي مواجهة طبقة سياسية تحتمي بنظام إدارة مترسخ بعمق، يتعزز اليوم بفعل المناخ الدولي الملائم الذي يحد من احتمالات حدوث تغييرات ديمقراطية جذرية .

لم يتمكن الحراك إذن من تغيير النظام السياسي كشكل من أشكال الحكم القائم في الجزائر، كما أن الإشكالات التي طرأت على الحراك أدت إلى رفض احتضانه من الأحزاب الفاعلة، ولم تساعد على تطوير مطالبه بشكل إيجابي ليتجاوز الأطروحات المتطرفة التي بدأت تطغى عليه. في ظل كل ذلك، وجدت الحركات النسائية والنسوية نفسها مهمشة، بسبب محاولة سيطرة بعض التوجهات المتطرفة المتحالفة "يسارياً وإسلامياً" على المشهد لاستغلاله سياسياً وليس تعزيزاً أو دعماً لقضاياها، فتجلى ذلك في الهجوم على النساء وضربهن أثناء المسيرات عندما رفعن لافتات تعبر عن مطالبهن بالمساواة الدستورية، وهو ما جعل أغلب الجمعيات النسائية والنسوية يرفضن الإنخراط في مطالب الحراك السياسية / بإلغاء الدستور/، خوفاً من ضياع مكاسبهن، باعتبار أن التعديلات الدستورية كافية لإحداث التغيير، وهو ما يبقى لهن على قاعدة مساواة دستورية أساسية قد يجرمن منها لو ألغي الدستور، وخاصة أن أغلبية الحراكيين-ات كانوا قد تمسكوا بطلبهم بالإلغاء.

انعكاس الحراك الثوري على قضايا النساء

يلعب التشريع على المستوى الوطني دوراً أساسياً في تعزيز مكانة النساء خاصة في الحياة السياسية، وفي انفتاح المجتمع أكثر فأكثر على الكفاءات النسوية التي أثبتت قدراتها العلمية والثقافية والإنتاجية، وهي قدرات خطت لها الدولة وصرفت عليها ميزانيات كبيرة جداً مما حقق

للمرأة مكانة هامة جعلتها تؤنث بعض المجالات، بل وتتغلب في مجالات أخرى. يكفي أنها تشكل نسبة أغلبية الطلاب في الجامعات الجزائرية، وهي الأمور التي فرضت على الدولة سن قوانين إيجابية تستقطب من خلالها القدرات النسوية وبالأخص الشابة.

أكدت المادة 37 من دستور نوفمبر 2020 أن "كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولهم الحق في حماية متساوية"، وفي مسعى إقرار قانون الانتخابات لما يسمى "مسعى قانون الانتخابات لأخلقة الحياة السياسية ومشاركة الشباب والنساء فيها"، وتتمظهر المساواة في الحقوق السياسية في مشاركة النساء في الحياة العامة عبر آليات مختلفة يساهمن من خلالها في صنع القرار وتحديد السياسات العامة والتأثير فيها أو اختيار ممثلين/ات عنهن وذلك عن طريق الترشح أو التصويت، وتوسيع إمكانية تمثيل النساء في المجالس المنتخبة، وهو ما يعني مشاركتهن بطريقة ديمقراطية في "صناعة القرارات من القاعدة إلى القمة، والمساهمة في عملية التشريع وإعداد القوانين ومناقشتها وإصدارها سواء بعضويتها في المجلس الشعبي الوطني أو في مجلس الأمة أو حتى في المجالس الشعبية الولائية والبلدية" حسب ما تضمنه الدستور الجزائري في مادته 59، التي تعطي تمييزاً إيجابياً لصالح المرأة والتأكيد على ترقية مكانتها سياسياً.

وقد تجسد ذلك في قانون الانتخابات الأخير الذي تضمن شرط المناصفة في الترشيحات للانتخابات المحلية والتشريعية، إذ نصت المادة 176 منه على أنه "... يتعين على القوائم المتقدمة للانتخابات، تحت طائلة رفض القائمة، مراعاة مبدأ المناصفة بين النساء والرجال". ومع إيجابيتها، إلا أن هذه المادة قد مثلت تراجعاً صريحاً عن نظام الكوتا (نظام الحصص) السابق، الذي مثل قفزة نوعية لعدد النساء في هذه المجالس المنتخبة، ولم تستطع المادة 176 أن تحقق ما حققته الكوتة من امتياز عددي للنساء.

وإذ يعتبر المشرع في الجزائر الجديدة أن هذه الخطوة إنما جاءت دعماً للكفاءة وفتح المنافسة الانتخابية وتأكيد حق اختيار المواطنين/ات لممثلهم/ن وتحقيقاً لتكافؤ الفرص بين الجنسين، باعتبار أن النظام الحالي يضمن للنساء النصف في قوائم المترشحين/ات في جميع القوائم الانتخابية وفي كل المجالس، أي نصف العدد الوارد ملفات الترشح للانتخابات التشريعية التي بلغت 619 ملفاً من بينها 456 ملفاً من قبل 46 حزب سياسي معتمد و297 ملفاً في إطار القوائم المفتوحة، وبذلك "تحافظ للنساء على وجودهن في القوائم ويعطي للناخب/ة حق التصويت بالتفضيل بين المترشحين/ات"، وهو وإن كان يدفع ب بروز صورة النساء ظاهرياً بغية "إظهار الدعم لوصول النساء للمجالس في الدوائر الانتخابية المختلفة، وفتح المجال أمام حاملات الشهادات وإيلاء الكفاءات مكانتها المستحقة"، إلا أنه من الناحية الفعلية لا يحقق العدالة الجندرية، ولا يكرس مبدأ التناسف ولا يسعى إلى تطبيق المناصفة فعلياً، بدليل انخفاض عدد المنتخبات في المجالس المنتخبة بكل أصنافها، ففي الانتخابات التشريعية لـ12 حزيران/يونيو 2021، شكلت نسبة النساء المنتخبات 8.35 في المائة، أي 35 امرأة مقابل 373 رجلاً.

كما سجلت الانتخابات المحلية المنظمة عام 2022 تراجعاً كبيراً على مستوى مشاركة الأحزاب السياسية، حيث شاركت في انتخابات المجالس الولائية 1158 قائمة عبر 58 ولاية، منها 877 قائمة حزبية و 281 لمستقلين، تمثل كتلة انتخابية لـ23 مليوناً و717 ألفاً و479 شخص، لاختيار 132 ألف مرشحاً، أما في البلديات، فترشحت 5848 قائمة، في 1541 بلدية، 40 حزبا سياسيا و988 قائمة لمستقلين مثلت 4860 بلدية.

قاطعت هذه الانتخابات بعض الأحزاب بدعوى أن /الظروف غير مهيأة لإجرائها نتيجة التغيير السياسي والدستوري لعام 2020، وكذلك نتيجة ما عانتها أغلبية الأحزاب من تفكك بعد الحراك. أتى ذلك بعد الحراك وانتقاده لهذه الأحزاب بالنظر لمواقفها السابقة من السلطة السياسية السابقة ومطالب الحراكين.

ولأن تدهور تركيبة الأحزاب كانت بارزة في عدم قدرتها على طرح وتمكين النساء كقائدات للعملية الانتخابية، والدفاع عن اختيار أفضل العناصر في اللوائح الانتخابية، انعكس ذلك على نتائج المجالس المحلية التي أثرت بدورها على تشكيلة مجلس الأمة التي شاركت في انتخاباته 39 حزبا و25 قائمة، حيث نجحت فيها امرأة واحدة من بين 68 رجلا ممثلين لـ 58 ولاية. تعود أسباب هذه النتيجة إلى إلغاء "الكوتا" التي حرمت النساء من الترتيب، وبسبب الانتخاب المفتوح الذي يسمح باختيار الأشخاص ضمن القوائم، وأيضاً لكونها انتخابات ثانية ضمن الفائزين في الانتخابات المحلية، وهي انتخابات للتجديد النصفى لنصف أعضاء مجلس الأمة كل ست سنوات. ورغم هذا السقوط المدوي لقانون الانتخابات الجديد ولمبدأ المناصفة في حد ذاته، فإن رئيس الجمهورية لم يعمل على تعويض ذلك النقص الفادح في عدد النساء عند تعيين ثلثه الرئاسي، بحسب ما يخوله القانون، فقد تم تعيين ثلاث نساء مقابل 26 رجلا، وهو الأمر نفسه بالنسبة لتعيينات المحكمة الدستورية التي عين فيها رئيس الجمهورية سيدتين من بين عشرة رجال، رغم أن نسبة النساء في قطاع القضاء تتجاوز 40 في المائة.

ومن ناحية أخرى دعم التشريع الوطني المساواة بين النساء والرجال أيضا في تولي الوظائف العليا، وهي المرحلة الهامة التي عانت من التجميد رغم مطالبات الجمعيات النسوية وكذلك ملاحظات المجموعات الدولية العاملة على تعزيز حقوق النساء. فرغم أن القانون يضمن للمرأة أن تكون على قدم المساواة مع الرجل في تولي الوظائف العليا في الدولة، إلا أن المطبق في بعض القطاعات لا يعكس إلا واقعا شبيها بالكوتا في المجالس المنتخبة بعد التعديلات الدستورية 2020. ورغم اعتماد مبدأ الترقية الدستورية في الوظائف العليا، إلا أن الحقائق الوزارية للنساء في الحكومة الجزائرية كانت وما زالت أقل من الثلث، وهو نفسه ما نشهده في رؤساء الجامعات، وفي النساء الواليات - يعادل منصب المحافظ - وصولا إلى مختلف المناصب السيادية التي سجلت ما نسبته 11 في المائة فقط، في حين سجلت النسبة الأعلى في درجات نائبات المدير وما أقل، أي نسبة 30 في المائة، وهي نسبة تعكس عدد النساء العاملات الذي لا يزيد عن 12 مليون و730 ألف، أي بنسبة 24 في المائة. كما أنها نسبة لا تعكس واقع بعض القطاعات التي أنشئت بشكل لافئ، كقطاعات التربية والصحة والقضاء والهندسة فيما تبقى القطاعات الحرفية والفلاحة الموسمية وعاملات البيوت خارج الإحصاء.

أهم التحركات النسائية لتمكين النساء وقضاياهن سياسيا

في رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية بالموافقة على عدم تطبيق مبدأ المناصفة في اللوائح الانتخابية طالبت أحزاب "بحذف" المادة 174 نهائيا، وهي التي تقضي بأن "تكون القوائم المتقدمة للانتخابات، تحت طائلة رفض القائمة، تراعي مبدأ المناصفة بين النساء و الرجال".

وقد تبنى طلب إلغاء هذه المادة، العديد من المعارضين/ات لأشكال التمييز الإيجابي للنساء في السياسة لانتخابات 2022، رداً على رئيس الجمهورية الذي حاول مساندة الدستور بتوجيه برسالة للأحزاب طالب فيها بتعزيز تواجد النساء في المشهد السياسي، حيث حث على: "تشجيع التمثيل النسائي في القوائم الانتخابية، بالمناصفة والمساواة لإلغاء نظام المحاصصة" مع "مراعاة التقسيم الإداري الجديد في توزيع المقاعد الانتخابية محليا ووطنيا ومراعاة شرط التوقيعات بالنسبة للمترشحين الأحرار والأحزاب السياسية".

هذه الإشكاليات السياسية المجتمعية التي تم طرحها، يمكن أن نستخلص منها أن مشاركة النساء في العملية السياسية هي دور سياسي أوكل إلى النساء ضمن المشروع الديمقراطي الجاري في البلاد، للقيام به ويتم تجسيده إجرائيا عبر نظام المناصفة الدستوري، وأن مشاركة النساء السياسية هي وظيفة فرضتها ديناميكيات التغيير السياسي والاجتماعي في المجتمع على المستويين التعليمي والمهني ما سمح بإعادة تعريف دورهن الاجتماعي والسياسي، وأن المشاركة السياسية للنساء في الجزائر هي في الواقع ضمن الالتزامات الدولية للدولة الجزائرية بما يعرف بالتمييز الإيجابي أو "بالسلوكيات المستحبة"، لكنه في الواقع يحتاج إلى ديناميكية نضالية تطرح القضايا الحقيقية للنساء على مستوى الأحزاب أولا، وتحتاج لرؤية شاملة لكافة قضايا النساء مثل وضع آليات لمناهضة العنف اليومي في الشارع والبيت والعمل، ودعم مبادرة الجمعيات النسوية الأخيرة الموجهة لرئيس الجمهورية بتوفير إطار قانوني وإجرائي موحد لحماية النساء المعنفات، وإلغاء التمييز الناتج سوء تطبيق قانون الأسرة وقانون الانتخابات الخاضع للأبوية السياسية، والترقية في مناصب صنع القرار وغيرها من أشكال التمكين للنساء في المجالين العام والخاص.

الفصل الرابع:

العراق

تواجه النساء في العراق تحديات كبيرة، على كافة المستويات ساهمت في تراجع أدوارهن في عملية التغيير والتحول الديمقراطي بعد 2003. فالتدهور الأمني وانتشار السلاح وهيمنة العشائرية واستئثار الفساد، وتردي الخدمات وانتشار البطالة بين الشباب من كلا الجنسين، ساهم في انطلاق الحراك الشعبي في تشرين الأول/أكتوبر 2019، للمطالبة بالإصلاح والتغيير الشامل، الذي شكل استفتاءً شعبياً رافضاً لجميع القوى السياسية التي ساهمت باستئثار الفساد وترسيخ المحاصصة السياسية وفشلت في تأمين الاستقرار وتحقيق الاستقلال للقرار السياسي، وانتشار السلاح خارج نطاق الدولة، والتراجع في الحقوق والحريات وفقدان الخدمات وتردي الأوضاع الصحية والمعيشية للشعب العراقي.

وقد ظهرت النساء بدور بارز في الحراك الثوري، متحديات القتل والاختطاف والترهيب في ساحات الاحتجاج، والأعراف الاجتماعية، متجاوزات الصور النمطية لأدوارهن التي رسختها الثقافة السائدة للمجتمع الذكوري، بتقديم مطالب نسوية متمثلة ببيئة آمنة ومنصفة لهن، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف وتوفير الحماية لحقوقهن التي نص عليها الدستور والمواثيق الدولية المصادق عليها. كما تميزت مشاركة النساء بانها ذات أبعاد وطنية ومجتمعية من خلال رفع الشعارات الثورية لمواجهة تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية وانتشار الفساد وترسيخ نظام المحاصصة الفئوية والحزبية في جهاز الدولة، في ظل ضعف سيادة القانون وانتشار السلاح خارج نطاق الدولة.

ومع استمرار الاحتجاجات وتصاعد وتيرتها بادرت الحركة النسوية العراقية الى رفع شعارات ذات دلالات حقوقية لتعزيز المساواة والحد من التمييز والعنف ضد النساء. فقد شهد العراق في 13 شباط/فبراير 2020، مظاهرات نسوية حاشدة بقيادة شبابية واعدة، في مختلف محافظات الوسط والجنوب، ردا لحملة التشويه والعنف والالتِّهَامات ضدّهنّ من قبل معارضي الاحتجاجات، الذين اعتبروا هذه المشاركة هي نوع من الفسق والفجور والتورط في أعمال مخالفة للأخلاق والآداب العامّة. وشكلت هذه المسيرات بعفويتها رغبة النساء العراقيات ونضالهن بالمشاركة بعملية التغيير الشامل من خلال المشاركة الاجتماعيّة والسياسيّة الفاعلة بالمجتمع والحصول على فرص وأدوار متساوية مع الرجال.

جائحة كورونا والإغلاق التام

ظهرت جائحة كورونا والعراق يعيش أخطر أزمة سياسية منذ نيسان/أبريل 2003، حيث الاعتصامات والاحتجاجات تتصاعد في بغداد ومختلف محافظات الوسط والجنوب، وسقوط مئات القتلى والجرحى نتيجة لاستخدام القوة المفرطة من قبل الأجهزة الأمنية، وتوقف الكثير من الأنشطة

التجارية مع اشتداد الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول المصدر الرئيسي للاقتصاد العراقي، في ظل حكومة مستقيلة استجابة لمطالب الشارع العراقي، وبصلاحيات تصريف الأعمال.

التأثير السلبي لجائحة كورونا على أوضاع النساء في العراق تجلّى بازدياد غير مسبق لحالات العنف الأسري والعنف ضد النساء بشكل خاص. ارتكبت جرائم قتل واغتصاب وانتحار واعتداءات جنسية، تحول بعضها إلى قضية رأي عام هزت المجتمع لبشاعتها، كانت ضحايتها نساء وفتيات صغيرات. فقد خلقت التدابير الحكومية الاحترازية للحد من انتشار الوباء ظروفًا حياتية صعبة على الأسر العراقية، نفسية وصحية واقتصادية واجتماعية، كما واجهت النساء صعوبة في الإبلاغ عن الإصابة والوصول إلى الحجر الصحي أو المرافق الصحية، بسبب الأعراف الاجتماعية أو مخاوف من التعرض لمخاطر العنف المبني على النوع.

صدر خلال هذه الفترة تقرير حكومي مبني على احصائيات، تناولت قياس أثر الأزمة الوبائية في زيادة حوادث العنف ضد النساء والفتيات في العراق، وقد صنفت الحوادث ضمن أربعة أشكال، وهي: حوادث العنف المنزلي، والاغتصاب، والتحرُّش الجنسي للقاصرين/ات، والانتحار المرتبط بإيذاء الزوج. كما أشار التقرير إلى ثمانية عوامل رئيسة ساهمت في ارتفاع نسب العنف وتتمثل بـ: الممارسات التقليدية الضارة، والزواج المبكر، والنزوح المطوّل، والفقر، والموارد المالية المحدودة، ونقص الأمان والأمن، وشيوع العلاقات غير المتوازنة بين الجنسين، فضلًا عن ظروف عدم الاستقرار التي شهدتها العراق بين عامي (2014 - 2017) وما سبقها من تراكمات وتبعها من مخاوف على حاضر العيش ومستقبله. ويشير التقرير إلى أن 98% من الناجين/ات الذين أبلغوا عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي هم من النساء؛ ويمثل العنف المنزلي أكثر من 75% من الحالات، تليها الممارسات الضارة عند نسبة 10%، ثم الزواج المبكر عند 8%. وبحسب التقرير فإن المحافظات المتأثرة بالنزاعات هي: نينوى، وديالى، وكركوك، ودهوك التي سجلت 94% من حوادث العنف الأسري التي تم الإبلاغ عنها في ظل الأزمة الوبائية.

ونتيجة للضغط المتزايد من قبل منظمات المجتمع المدني النسوية التي ساهمت في خلق وعي عام بضرورة تشريع قانون لمناهضة العنف الأسري، بادرت مع بداية الدورة البرلمانية 2018-2022 العديد من الجهات الرسمية إلى إعلان مساندتها لتشريع قانون العنف الأسري والتأكيد على ضرورة الإسراع بتشريعها. منها رئاسة الجمهورية التي أرسلت مشروع قانون حمل اسم قانون مناهضة العنف الأسري إلى مجلس النواب في أيلول/سبتمبر 2019. كذلك مشروع الأمانة العامة لمجلس الوزراء الذي حمل عنوان قانون الحماية من العنف الأسري الذي تمت المصادقة عليه في آب/أغسطس 2020. ويمكن القول أن كلا المشروعين تضمنتا العديد من نقاط القوة، وتبنيًا الكثير من وجهات نظر المجتمع المدني واقتربا كثيرا من المعايير الدولية الخاصة بقوانين العنف الأسري، وهذا ما يعكس فهما متزايد لهذه الجرائم وخطورتها على أمن واستقرار المجتمع، لكن لم يتمكن مجلس النواب الحالي من اعتماد أي من مشروعي القانون ووضعها على جدول أعماله لمناقشتها والتصويت عليها، بحجة عدم وجود توافق حول موادها من قبل الكتل السياسية، وهما بحاجة إلى توحيد ومعالجة النصوص ذات الإشكالية قبل عرضه على مجلس النواب خاصة في ما يتعلق بتعريف العنف الأسري والعقوبات وإنشاء مراكز آمنة للناجيات. بالإضافة إلى قصور في تبني رؤية مشتركة وعدم التنسيق وغياب العمل الجماعي بين اللجان المعنية بالقانون (لجنة المرأة والأسرة والطفولة واللجنة القانونية، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة الأوقاف) وغياب الفهم للعنف الأسري أسبابه

الجزرية لدى اغلب الكتل والاحزاب السياسية، الذين يتحجبون بأنه يتعارض مع الشريعة الإسلامية والأعراف المجتمعية، خوفاً من اهتزاز مركز السلطة الأبوية داخل الاسرة.

الانتخابات المبكرة والمشاركة السياسية للنساء

دفع الحراك الجماهيري الى تنظيم انتخابات مبكرة من أجل تحقيق المطالب الشعبية، واستطاعت النساء المشاركة بفعالية، حيث فازت 97 امرأة بعضوية المجلس، بنسبة لا تقل عن 29%، الأمر الذي يعد أهم ميزة في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، 2021، بزيادة بلغت 14 مقعداً عن الدورات السابقة، بحيث سبق وأن فازت 83 امرأة بنسبة 25% فقط. بالرغم من عدم وضوح فترة ما قبل الانتخابات، حيث تصاعدت الشكوك بعدم إجرائها في موعدها المحدد، مما أثر على موعد اطلاق الحملات الانتخابية للمرشحات. وأظهرت النتائج فوز 57 مرشحة بشكل مباشر خارج نطاق "الكوتا"، من خلال حصولهن على أعلى الأصوات في دوائرهن الانتخابية، حيث سجلت بغداد أعلى عدد من المرشحات اللواتي فزن بمقاعد خارج "الكوتا" بعدد 16 مقعداً، ثم محافظة السليمانية بـ 7 مقاعد، ومحافظة نينوى والبصرة بـ 5 مقاعد، واربيل بـ 4 مقاعد، وحصلت ذي قار وكركوك على 3 مقاعد.

- بلغ عدد الأحزاب التي لم تقدم أي مرشحة ضمن صفوفها 33 حزبا ما يعادل 25.5% من إجمالي الأحزاب المشاركة في الانتخابات.
- نسبة مشاركة النساء المرشحات في حركة الجيل الجديد بلغت 48% وحزب المنتج الوطني 47%.
- بلغت نسبة المقاعد التي حصلت عليها النساء المرشحات من التيار الصدري 41%.
- عدد المرشحات المستقلات بلغ 155 مرشحة، وشكل ما نسبته 4.16% بينما عدد المرشحات ضمن الأحزاب بلغ 791 بنسبة 83,5%.
- بلغ عدد المرشحات في حزب قادمون للتغيير 68 من أصل 179 مرشح ومرشحة بنسبة 38%، وبلغ عدد مرشحات جبهة الوحدة اثنين فقط، أما حزب الوعد الصادق وحزب الدعوة تنظيم العراق فمرشحة واحدة.

أزمة الانسداد السياسي

السمة التوافقية التي يركز عليها نظام الحكم في العراق بعد 2003، ساهمت بتكرار أزماته دون إيجاد حلول لها، فقد مرت العملية السياسية بأزمة سُميت بـ"الانسداد السياسي" أو "الانغلاق السياسي" بعد انتخابات 2021 المبكرة، فلا يمكن أن يمر مرشحو الرئاسات الثلاث الا بالتوافق بالرغم من أن الدستور لم يتضمن هذا المبدأ. وقد تم تحديد سياق زمني لاختيار الرئاسات الثلاث، كما أن عملية المراقبة القانونية والقضائية للعملية السياسية، تعتمد على مبدأ تحريك الشكوى إزاء المخالفات الحاصلة للنظر فيها، دون المبادرة لرصدها واتخاذ قرارات ومواقف تجاهها من قبل السلطة القضائية، كما أن القرارات لهذه الشكاوى والطعون تبقى خاضعة للإرادة السياسية وليس لاستحقاقات حفظ النظام وأسبقية الدستور كعقد سياسي بين الحاكم والمحكوم، لذلك صارت مؤسسات الفصل في الخلافات الدستورية جزء من الأزمة وليست جزءاً من الحل.

وقد صدر في 3 آب/أغسطس 2022 بيان حول أزمة الانسداد السياسي في العراق، بتوقيع ست تحالفات نسوية هي: شبكة النساء العراقيات، شبكة المرأة للسلام، شبكة حقي للمدافعات عن حقوق الإنسان، شبكة اشتي، الشبكة العراقية للقرار ١٣٢٥، وشبكة تم للتنمية المستدامة.

ركز البيان على فشل العملية السياسية القائمة على المحاصصة الطائفية والحزبية والفئوية كنهج سياسي في نظام الحكم دون سند دستوري أو قانوني، وتوغل الفساد والمفسدين في مؤسسات الدولة والمجتمع، وانتشار السلاح بيد الجماعات المسلحة والعشائر، والإفلات من العقاب كسمة بارزة في نظام العدالة. ودعت الحركة النسوية في بيانها إلى أهمية القيام بحوار وطني شامل على قاعدة المواطنة المتساوية في إطار الهوية العراقية، بعيداً عما يسمى بالتوازن والتوافق، يهدف إلى الاتفاق على برنامج عمل ديمقراطي وطني، لإعادة هيكلة النظام السياسي وتحديد مراحل وآلياته وأدوات تنفيذه، يسهم في صياغته جميع القوى والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والاتحادات والنقابات المهنية والنخب الثقافية والشرائح الاجتماعية، الطامحة لتصفية بؤر التوتر والنزاعات وتفتيت النظام الطائفي، من أجل إرساء الأمن والسلام وحماية حقوق جميع المواطنين بدون تمييز أو تفضيل.

وقبيل تشكيل الحكومة العراقية أصدرت منظمات المجتمع المدني مذكرة الى الكتل السياسية والمكلف بتشكيل الحكومة، تضمنت المطالب النسوية على أهمية اعتبار النساء كشريك فاعل في مجلس النواب وفي مفاوضات تشكيل الحكومة، وضرورة العمل من أجل زيادة مشاركتهن في المناصب الوزارية وفق مبدئي المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة التي أكد عليها الدستور، وانسجاماً مع التزامات العراق بالمواثيق الدولية، ولتحقيق مشاركة فاعلة للنساء العراقيات في بناء الاستقرار والأمن والسلام والتنمية المستدامة. وشددت على ضرورة إلزام جميع الكتل السياسية المكلفة بتشكيل الحكومة بتقديم عناصر نسوية مؤهلة ضمن قوائم مرشحيها وتمثيل النساء في الحكومة بنسبة لا تقل عن 30%، مع زيادة مشاركة النساء في المواقع القيادية العليا في الوزارات والهيئات المستقلة والدرجات الخاصة في الإدارة العامة.

ونالت حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني الثقة من البرلمان العراقي بعد التصويت على التشكيلة الوزارية في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، والتي ضمت ثلاث نساء في كل من وزارات (المالية، الهجرة والمهجرين، الاتصالات) من أصل 23 وزارة، بما يعادل 13%.

تقييم مستوى مشاركة النساء في العملية السياسية

إن زيادة تمثيل النساء في مجلس النواب ليست كافية للالتفات إلى حقوق وقضايا النساء وحاجتهن إلى تشريعات منصفة لتحقيق العدالة والمساواة والحد من التمييز ضدهن، بل يحتاج الأمر إلى توحيد الجهود لزيادة تمثيلهن في المناصب الحكومية العليا والأحزاب السياسية، من خلال الاستفادة من قوة تمثيل النساء في البرلمان لتعزيز برامج الإصلاح والتنمية، وكذلك التأثير لضمان إقرار قوانين مراعية لحقوق النساء وتوفير الحماية لهن من العنف والتمييز وعدم المساواة، مثل مشروع قانون مناهضة العنف الأسري الذي ما زال معلقاً منذ أعوام عدة، وخلق بيئة مواتية لمشاركتهن وتمثيلهن بشكل كامل ومتساو في جميع المجالات، وتوفير الآليات اللازمة لتنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية بشأن القرار 1325.

وتحتاج قضية المشاركة السياسية للنساء في العراق على مستوى مؤسسات الدولة والأحزاب المدنية والنقابات والاتحادات المهنية، إلى مقارنة بين الأبعاد التنموية والسياسية، في عملية التمكين كنهج قائم على دمج حقيقي لقضايا النساء في السياسات العامة، لتحسين أوضاعهن ومعالجة ما يواجههن من تحديات كبيرة بسبب العنف والتمييز وعدم المساواة. كما أنها ضرورية لعملية الإصلاح والتغيير في إطار مبادئ الديمقراطية التي أكد عليها الدستور.

فالكوتا كإجراء إيجابي ضامن لمشاركة النساء في مجلس النواب والحكومات المحلية، يبقى منقوص التأثير، طالما لم يتم إدماج النساء بشكل كامل في العملية السياسية، وتعزيز قدراتهن في إدارة الحملات الانتخابية وكسب ثقة المجتمع وتحفيزه لانتخاب النساء، وهذا يتطلب تعزيز مفهوم النوع في فكر ومنهجية عمل الأحزاب، وفي اختيار وتسمية المرشحات لتمثيل تطلعاتها في الانتخابات المحلية والوطنية، وتوفير التمويل الكافي للحملات الانتخابية وتمكينهن من صناعة القرار ووصولهن إلى المناصب القيادية لفرض أجندة نسوية تلبى احتياجاتهن والعمل على ترجمة أولوياتهن إلى خطط وسياسات عامة وقوانين تساهم في التنمية ودعم السلام في بيئة آمنة ومستقرة قائمة على حقوق المواطنة الكاملة.

الفصل الخامس:

السودان

عانى السودان كثيراً من القهر والانتهاكات تحت النظام الدكتاتوري الإسلامي الذي استمر 30 عاماً، وشهدت البلاد حروباً على كل الجبهات وأدت إلى تقسيم السودان وصولاً إلى ثورة سلمية في ديسمبر 2018 حملت تطلعات الشعب السوداني تحت شعار "حرية سلام وعدالة". إلا أنها وكغيرها من الثورات في المنطقة العربية واجهت تحديات كثيرة مرتبطة بمقاومة بقايا النظام السابق (ممثلاً باللجنة الأمنية التي سُمّيت باسم المكون العسكري والذي أصبح شريكاً في الحكم في الفترة الإنتقالية) ومقاومة دولية وإقليمية مرتبطة بصراع المصالح في السودان. واجه الاتفاق بين المؤسسة العسكرية والمدنيين في الفترة الإنتقالية كثيراً من التحديات استمرت عامين لينتهي بانقلاب عسكري على الحكم المدني في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021. هذه الثورة شهدت تطورات امتدت من غياب آليات المحاسبة منذ فض اعتصام القيادة العامة في شهر يونيو، ومن ثم الانقلاب العسكري، ووصلت إلى حرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع اندلعت منذ 15 نيسان/أبريل 2023 حتى اليوم.

كانت ولا تزال هذه الحرب الأشرس في السودان حيث أنها بدأت بالعاصمة الخرطوم وامتدت إلى مدن أخرى في السودان في دارفور و كردفان. حسب تقرير الأمم المتحدة UNOCHA في أكتوبر 2023، فإنه بعد ستة أشهر من القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، نزح أكثر من 5.6 مليون شخص داخل السودان وخارجه. مع نهاية عام 2023، بلغ عدد من نزحوا داخل السودان حوالي 18,750 خلال أسبوع واحد، مما رفع العدد الإجمالي للنازحين في جميع أنحاء البلاد منذ منتصف أبريل 2023 وحتى شهر نوفمبر من العام نفسه إلى 4.57 مليوناً. يشهد السودان أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم حيث نزح أكثر من 7.1 مليون شخص داخل البلاد إضافة إلى قتل واعتقال عمال الإغاثة السودانيين. ارتفعت أسعار القمح والذرة الرفيعة وسلعة الغذاء المحلية لبرنامج الغذاء العالمي في سبتمبر 2023، فيما يتعرض السودان لمجاعة تعد الأكبر في العالم حالياً.

قال مارتن جريفيث وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، "لقد أغرقت الحرب التي دامت ستة أشهر السودان في واحدة من أسوأ الكوابيس الإنسانية في التاريخ الحديث، حيث أفادت التقارير بمقتل ما يصل إلى 9,000 شخص، ونزوح أكثر من 5.6 مليون من ديارهم، واحتياج 25 مليون شخص إلى المساعدات". وقال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية والمنسق العام للإغاثة في حالات الطوارئ في بيان صدر في 15 أكتوبر بمناسبة مرور ستة أشهر على بدء النزاع في السودان، "لم يعرف المدنيون - وخاصة في الخرطوم ودارفور وكردفان - أي راحة من إراقة الدماء والذعر لستة أشهر. وتتواتر التقارير المروعة عن حالات القتل والاعتصاب والاختطاف والعنف الجنسي.

أوضاع النساء في ظل الحرب

في ظل هذه الحرب وبطبيعة الصراعات، تشكّل النساء الحلقة الأضعف في الحروب إذ إنهن من يتم استغلال أجسادهن واستخدامها كأحد أدوات النزاع. فقد شهدت هذه الحرب أبشع الانتهاكات ضد النساء من قتل واغتصاب واختطاف وكل أنواع العنف الجسدي، بل حتى أنه وصل حد بيع النساء في أسواق نخاسة في غرب القارة. نشرت منظمات محلية، أهمها المركز الإفريقي للعدالة ودراسات السلام تقارير حول الاستعباد الجنسي في خور جهنم، حيث تواصل المركز مع 41 مصدراً موثقاً بكل من الضعين بشرق دارفور، والفاشر، ككبابية، كتم، دار السلام، تابت، خور مالي، قلاب وشرفة بولاية شمال دارفور، نيالا بجنوب دارفور، شمل بعض الناجيات وشهود عيان وذوي الخاطفين. أوضح هذا التقرير أن هناك نساء وفتيات تم اختطافهن من قبل مجموعات ترتدي وفقا لشهود العيان والإفادات زي قوات الدعم السريع، وتم نقلهن قسراً لولايات أخرى مع إخضاعهن لتعذيب وحشي ووصول الانتهاكات إلى الاستعباد الجنسي والاتجار بهن. وفي مخيم أدري لللاجئين السودانيين بتشاد، للذين لجأوا عبر الحدود من مدينة الجنية بولاية دارفور، تم رصد من أكثر من اثني عشر شاهداً وصفوا عمليات اختطاف الأشخاص بأنها تتم بشكل جماعي، حيث أُجبرت النساء على القيام بأفعال جنسية مقابل الطعام والماء.

إن حدة الصراع بين الطرفين من جيش ومليشيات تأتي نتيجة لما تم تأسيسه من قبل نظام البشير في 2003، لتشكل لاحقاً خطراً على السودان كما يجري اليوم. فإن هذه المليشيات اعتادت على الانتهاكات من قبل وبمعاونة نظام البشير مثل الانتهاكات في دارفور، لتستمر بشكل أعنف في صراعها حول السلطة متجاوزة كل الأعراف والتقاليد الدولية في الحرب. فقد شهدت الخرطوم أعنف المعارك ضد المدنيين، بين الجيش من جانب والذي يضرب الطيران ومن جانب آخر قوات الدعم السريع التي استهدفت منازل المدنيين وتم الاستيلاء عليها لتصبح مراكز لها، وهي أحد الأدوات التي تم استخدامها وكذلك استهداف النساء داخل منازلهن. فقد ظهرت حالات الاختفاء القسري للنساء بمختلف الأعمار نشرت عنها مبادرة مفقود تقارير من بداية الحرب أوضحت فيها حالات الاختفاء القسري. إلا أن انتهاكات الدعم السريع ونشرها لفيديوهات اغتصاب خلق ذعراً وسط المواطنين/ات وتبعها عدم نشر صور النساء المختطفات.

نشرت اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان - المكتب الإعلامي يوم الجمعة 23 يونيو 2023 بياناً أوضحت فيه أن عدد حالات الاغتصاب تزايد في الفترة الأخيرة، بحيث داومت مليشيات الدعم السريع على استخدام الاغتصاب في حروبها وسط النساء السودانيات والأجانب. وشددت نقابة الأطباء على المطالبة بضغط دولي واضح لإيقاف جرائم مليشيات الدعم السريع المتوحشة وغير الإنسانية، وذكرت أن الاغتصابات تؤدي إلى حالات انتظار وأن الحروب لا تخاض على أجساد النساء. وقد ذكرت منظمة الصحة العالمية WHO أن أكثر من أربعة ملايين امرأة وفتاة في السودان معرضات لخطر العنف الجنسي. كما وثقت مجموعات الحملات المعنية بحالات خطف نساء من قبل قوات الدعم السريع للحصول على فدية، بأنه غالباً ما تتعرض النساء المختطفات للاغتصاب أثناء الأسر. وتشير الشهادات إلى تورط قوات الدعم السريع في عمليات اغتصاب، بما في ذلك حوادث مزعجة لاعتداء على نساء أمام أسرهن. إن حجم هذه القضية يبعث على القلق، حيث تم توثيق العديد من الحالات، بعضها أدى إلى وفيات. لم يقتصر الامر على الاغتصابات فقط، فقد ذكرت أيضا منظمة الصحة في تقرير حول الاختطاف حالات الاختفاء القسري واسترقاق الفتيات القصر في العاصمة الخرطوم في

الرابع والعشرين من نوفمبر 2023، بحيث اختطفت قوات الدعم السريع فتاتين قاصرتين أمام والدتهما في حي الصفا بالكلاكلة في ولاية الخرطوم. وأوضحت في نفس التقرير أن مصدرا من إحدى غرف الطوارئ في الخرطوم صرّح بأن هذه الاختطافات والاختفاء القسري هي جزء من نمط متكرر، وأفاد المصدر ذاته أن الفتيات معظمهن قاصرات يتم اختطافهن ونقلهن إلى معسكر لقوات الدعم السريع في منطقة ود العقلي، حيث يتم استرقاقهن واستغلالهن جنسيا في المنطقة. كذلك نشرت مبادرة مفقود تقريراً حول هذه الانتهاكات وأكدت حالات الاختفاء للنساء من مناطق مختلفة، تم العثور على بعضهن فيما الأخرى لا يزالن مختفيات قسريا.

نسبة لظروف الحرب لا توجد احصائيات عن عدد حالات الاغتصابات والاختفاء القسري للنساء، فليوم تستمر الانتهاكات وتزايد مع تواجد قوات الدعم السريع في مناطق الاشتباكات. بالإضافة الى ان المشاكل الاجتماعية المتعلقة بقضايا النساء وربطها بالعار تقلل من رصد حالات الانتهاكات لأن المجتمعات تفضل الصمت على فضح الانتهاكات خوفاً من وصمة العار الاجتماعية مما يعيق الوصول إلى الناجين/ات من الاسترقاق.

كما وثقت وحدة مكافحة العنف ضد النساء في تموز/يوليو 2023 حالات العنف ضد النساء حيث أوضحت بأن "قوات الدعم السريع اختطفت عدة فتيات بشكل متكرر في منطقة الحلفاية (شمال الخرطوم)، بما في ذلك قاصرات. ونجحت جهود المجتمع المحلي في إعادتهن إلى أسرهن. وفي المسلمة في أم درمان، اختطفت فتاة تبلغ من العمر 15 عاما وعادت أيضا بعد أن طالبت أسرتها بعودة الطفلة من قائد قوات الدعم السريع في المنطقة". كذلك أشار التقرير إلى "ظهور تقارير عن وجود فتيات تم جلبهن من الخرطوم إلى دارفور، ويزعم أن بعضهن تم بيعهن كشكل جديد من أشكال الاسترقاق". كما تواردت معلومات من أكثر من جهة حول اختطاف قوات الدعم السريع للنساء والفتيات واحتجازهن كرهائن في الخرطوم ودارفور بغرض استعبادهن جنسياً، أو ابتزاز عائلاتهن لدفع الفدية، أو لبيعهن في الأسواق.

أوضاع النساء في مناطق النزوح

حسب تقارير الأمم المتحدة في السودان أوضحت منظمة UNOCHA أن عدد المدنيين في تزايد مستمر من النزوح في جميع أنحاء البلاد منذ اندلاع القتال في السودان. وقد فرّ ما يقدر بنحو 5.6 مليون شخص من ديارهم منذ بدء النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في منتصف أبريل 2023. وقد لاذوا بداخل السودان أو لجأوا إلى دول الجوار. وحسب تقرير آخر في أكتوبر 2023 أقرت الأمم المتحدة بأن ما يقارب 18,750 شخصاً حديثاً نزحوا داخل السودان خلال الأشهر الأخيرة من عام 2023 مما رفع العدد الإجمالي للنازحين-ات في جميع أنحاء البلاد منذ منتصف أبريل إلى 4.57 مليون حتى أواخر عام 2023، وبذلك أصبح السودان يواجه أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم حيث نزح أكثر من 7.1 مليون شخص داخل البلاد.

نجد أن أوضاع النساء تتفاقم مع استمرار الحرب، فقد أظهرت تقارير دولية أنه بعد أربعة أشهر من الحرب ارتفعت معدلات العنف ضد النساء، خاصة العنف الجنسي المتعلق بالصراع، وعمليات الخطف والإخفاء القسري وإجبار النساء على مساعدة المسلحين بالإكراه، مما أدى إلي تحذير أطلقته

منظمات محلية ودولية عاملة في السودان. لقد أكدت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في السودان، أدجاراتو ندياي، أن المنظمة الدولية تلقت تقارير عن عمليات "اغتصاب جماعي" للنساء في دارفور وفي آخر تقرير لوحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل في السودان، وهي هيئة مستقلة أنشئت بالتنسيق بين المؤسسات المحلية والمنظمات الدولية حول قضايا المرأة والطفل، وثقت 12 حالة اغتصاب جديدة في معسكر "كلمة" للنازحين بجنوب دارفور، من بينهما حالة توفيت نتيجة مضاعفات الاعتداء، بالإضافة إلى أربع حالات عنف جنسي جديدة في العاصمة الخرطوم، رفعت إجمالي الحالات الموثقة لدى الوحدة في الخرطوم إلى 60 حالة منذ بدء الصراع الجاري حتى أواخر العام 2023.

وفي تقرير نشر لوحدة مكافحة العنف ضد النساء ، أشار التقرير زيادة حالات العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع وكذلك صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية المتعلقة بالصحة الإنجابية ويشمل ذلك الحصول على الأدوية المنقذة للحياة، وخاصة للنساء في الخرطوم والجنينة في غرب دارفور ونيالا في جنوب دارفور. فمنذ بداية الحرب لم يوفر طرفي النزاع طرق آمنة للوصول المساعدات الإنسانية مما فاقم الأوضاع في مناطق النزاعات.

نجد أن معظم الأسر التي فرت من ولايات الحرب شهدت بعضها حالات انتهاكات داخل المنازل من اعتداء من قوات الدعم السريع مما جعل خيار الهرب والنزوح رغما عن صعوبة الأوضاع الاقتصادية هو السبيل الوحيد للنجاة. وفي نفس تقرير "وحدة مكافحة العنف ضد المرأة" عن حالة النساء والفتيات في حالات الطوارئ والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في السودان (نوفمبر 2023) أوضحت أن معظم حوادث العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع في الخرطوم تتم داخل المنازل، حيث قام متسللون مسلحون، وصفهم الناجون بأنهم أفراد يرتدون زي قوات الدعم السريع ، بمهاجمة فتاة أو أكثر بالقوة ومن خلال التخويف أو الاعتداء على جميع أفراد الأسرة ، بمن فيهم النساء والفتيات. هذه الأحداث جعلت المواطن يشعر بأن المنازل إن كان بعضها آمناً من القصف فهي ليست آمنة من الاعتداءات.

نسبة لظروف الحروب وتردي الوضع الاقتصادي اضافة الى أن الحرب استهدفت العاصمة، أصبح من الصعب على الحكومة الحالية أن تدير عمل المؤسسات في الولايات. فكانت دور الإيواء التي لجأ اليها النازحين/ات تعيش أوضاعاً مأساوية بالرغم من المساعي المجتمعية في توفير المستلزمات الأساسية من أكل وشرب، فتكونت لجان الطوارئ التي سعت بدورها إلى ترتيب وتنظيم أوضاع النازحين. وفي تقرير نشر من القدس العربي في 3 آب/أغسطس 2023، أوضح أحد أعضاء لجان الطوارئ أن النازحين في دور الإيواء في ولاية الجزيرة وسط السودان يعانون من أوضاع مأساوية، في ظل قلة المواد الإغاثية. وأوضح أن «دور الإيواء هي مدارس حكومية خصصتها السلطات المحلية وغرفة الطوارئ للنازحين القادمين من الخرطوم ومناطق الاشتباكات في دارفور وكردفان». تقيم الأسر في مدارس مكتظة بأعداد من النازحين/ات ، فتقدم لهم/ن منظمات المجتمع المدني بعض المساعدات الضرورية، وتحديدًا النساء توزع لهن الفوط الصحية وقليل من المستلزمات النسائية. كما أن منظمة أطباء بلا حدود تعمل في مراكز صحية لتوفير التطعيم للأطفال حديثي الولادة إلا أنه في بعض الأحيان في الخرطوم تحديداً يصعب الوصول إلى المراكز نتيجة القصف. وتقدر سلطات ولاية الجزيرة أعداد النازحين فيها بأكثر من مليون ونصف مليون شخص، وتنسق مع مفوضية اللاجئين لتوفير الإغاثات ودور الإيواء، فيما غالبية النازحين القادمين

إلى ولاية الجزيرة والولايات الأخرى تمت استضافتهم/ن عبر منازل الأقارب والأصدقاء، بينما توزع البقية على مراكز الإيواء.

تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدد من يعانون من «انعدام الأمن الغذائي الحاد» تضاعف في السودان، حيث أجبرت الحرب نحو أربعة ملايين شخص على النزوح سواء داخل البلاد أو خارجها. ووفق منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة «يعاني أكثر من 20.3 مليون شخص، يمثلون أكثر من 42% من سكان البلاد، من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد». بينما قالت منظمة الصحة العالمية إن الصراع في السودان فاقم التهديدات الصحية، ونوهت إلى تلقي بلاغات عن حالات إصابة بالأمراض المعدية وغيرها من الآلام بين النازحين/ات الذين فروا إلى أماكن يصعب الوصول إليها وتعاني من محدودية الخدمات الصحية.

وفي ظل هذه الأوضاع، يصعب الوصول للنساء الناجيات اللواتي تعرضن للانتهاكات بالرغم من المحاولات التي تقوم بها جهات لمعالجة العنف الجنسي بما يتعلق بتوفير الدعم الطبي المنقذ للحياة. وأوضحت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة "أن هناك نقص كبير في الأدوية المتعلقة على وجه التحديد ببروتوكول العلاج السريري للاغتصاب، الأدوية الحاسمة التي تخفف من آثار الاعتداء الجنسي ومنع إمكانية الحمل بشكل كبير وحماية الضحايا من الأمراض المنقولة جنسياً". كما أوضحت الوحدة أن مخزون الأدوية اللازمة للبروتوكول كان موجوداً في مباني الإمدادات الطبية الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان وحالياً هذا المبنى تحت سيطرة قوات الدعم السريع. وعليه أوضحت الوحدة أنه يتم استخدام بروتوكول طوارئ بديل، إلا أنه يعمل فقط على تقليل فرص الحمل وتقليل انتقال الأمراض المنقولة جنسياً.

في المجمل، استمرار هذه الحرب يعني تردي بل انهيار الأوضاع الإنسانية ومزيد من الانتهاكات على المدنيين بشكل مضاعف على النساء تحديداً وارتفاع حالات الاختفاء القسري والاعتقالات ومزيد من الاعتداءات على النساء واستخدام اجسادهن ساحات للمعارك وكأحد أدوات القهر. ومع تعثر دور المنظمات الحقوقية والإنسانية في العمل داخل السودان ومع عدم توفر ممرات آمنة يعني مزيداً من الانتهاكات. كما أن تعثر الحصول على إحصائيات دقيقة عن عدد حالات الاغتصابات أو عدد النساء المختفيات قسرياً وتعرض حياة النساء الحوامل في مناطق القتال - لعدم توفر مراكز صحية وخروج معظم المستشفيات عن الخدمة واحتلال قوات الدعم السريع لبعضها وتعرض الآخر للقصف - يؤدي إلى انتشار حالات الولادة في المنازل ومراكز الإيواء مع انعدام أدنى مقومات الشروط الصحية والبيئية وتعرض حياة النساء للخطر. مقابل ذلك، يستمر الإكراه القسري للنساء على الأفعال الجنسية وتعرض بعضهن للبيع في دارفور، مما يشكل أخطر منحنى في هذه الانتهاكات وسيؤدي حتماً إلى مزيد من العنف في حال استمرار القتال مع عدم وجود رقابة وقرارات دولية وعقوبات ضد المرتكبين.

الفصل السادس:

فلسطين

ألهمت التحركات الشعبية والثورية بدول المنطقة العربية وخاصة في تونس ومصر المجتمع الفلسطيني بأسره، وبالتالي لم يتوقف عند التعبير عن تأييده لمطالبها فقط، بل اقتدى بها وأجرى مقارنته الخاصة المتعلقة بمطلب إنهاء الانقسام السياسي والمطالبة بالوحدة الوطنية، فانطلق بالشوارع تحت شعار "الشعب يريد إنهاء الانقسام"، بمشاركة رئيسية من الحركات الشبابية تدعمها الأطراف النسوية، افترشوا ميادين المدن وخاصة في رام الله كمركز الحركة الوطنية، لكنها لم تستمر طويلاً بسبب اختراقها من قبل السلطة الفلسطينية من قبل أطراف حزبية مؤيدة للسلطة وصولاً إلى فضها. فض الحراك لم يدم طويلاً، إذ استمر الأخير عبر أنشطة متفرقة مناسبة، لذلك لم تحقق إنجازاً يُذكر على صعيد استعادة الوحدة الوطنية.

الحراك النسوي لإنهاء الانقسام الفلسطيني

من بين جميع القطاعات استمر الحراك النسوي وتميز عن باقي القطاعات بطرحه الرؤية النسوية للمصالحة، انطلاقاً من تقديم قيمة مضافة على أجندة الحوار الوطني حول الانقسام، من أجل المطالبة بمشاركة وازنة للنساء مستنداً بهذه المطالبات إلى أن ضمان أكبر مشاركة ممكنة وخاصة النساء يشكل الحاضنة الرئيسية لحماية جهود وخطوات المصالحة وضمن عدم فشل الجهود كالمرات السابقة، استناداً إلى أن المرأة الفلسطينية لعبت دوراً كبيراً في كافة مراحل النضال التمثيلي والوطني على امتداد القرن الماضي ولغاية الآن. ولجأت المؤسسات النسوية إلى مخاطبة اجتماعات المصالحة الوطنية ومطالبتها باسم الاتحاد العام للمرأة بتمثيل النساء، كما طالبت الأحزاب بإدماج عضوات الحزب في وفودها المشكّلة.

الوثيقة النسوية للحوار الوطني الفلسطيني

من أجل الوصول إلى طاولة الحوار الوطني، كان على النساء خوض الحوار فيما بينهن، عبر أدواته المختلفة من اتحاد عام وأطر وجمعيات ومراكز ومؤسسات بمختلف تلاوينها، بوجود المستقلات وممثلات الحركات النسوية الإسلامية، للتفاوض والتوافق على القضايا ذات الصلة بحقوق النساء ومشاركتهن السياسية، مع معرفة صعوبة نقاش الجزء المتعلق بالشق الاجتماعي الشائك.

ولكن في كل الأحوال يجب أن لا يُؤجل بسبب تعقيدات النقاش، بل ينبغي خوضه بشجاعة ووضوح مع دمج مبادرات النساء على صعيد خوض حوارات سياسية ونسوية موازية، والتي كان لها أثراً إيجابياً بصلتها العميقة بحقوق النساء في المجتمع، ومنزلتهن القانونية ومكانتهن الاجتماعية، بالاستناد إلى المرجعيات المحلية ومقاربة الالتزامات بالوثائق الدولية، والاطلاع على الدراسات

الصادرة حول أثر الانقسام على النساء وتوصياتها وما خرجت به الحوارات النسوية، ومنها تجربة الحوار الذي أدارته مؤسسة مفتاح، وكذلك الوثيقة التوافقية حول مخرجات الحوار النسوي الذي أداره مركز مسارات بمشاركة جميع الاتجاهات النسائية، وتشكيل المبادرة النسوية للحوار، حيث يمكن اعتبارهما نموذجين ملهمين أمام الشباب والنقابات وطلبة الجامعات لخوض حوارات مماثلة، والمطالبة بتوسيع الحوار الوطني حول الانقسام وإخراجه من ثنائه المقيته وسيطرتها على مخرجاته ومآلاته.

خرجت الوثيقة بمطلب تمثيل النساء بمعدل ثلاثين بالمئة من العدد الإجمالي للمكونات المشاركة في جلسات الحوار، التزاما بقرارات المجلسين الوطني والمركزي، ما يعني تخصيص كل فصيل ثلث مقاعده للعضوات، وتمثيل المستقلات بذات النسبة وهو ما ينبغي أن ينطبق على النقابات والاتحادات والمجتمع المدني. بالنتيجة فقد تراوح عدد النساء المشاركات في حوارات وجلسات المصالحة ما بين امرأة إلى 4 نساء في أحسن أحواله، ولكن مشاركتهن اقتصرت على الوفود الحزبية المرافقة، وليس الوفود الرسمية للحوار عبر وفد الرئاسة، حتى أن المرأة لم تظهر في صور الجلسة الختامية للحوار ولم تطرح قضايا النساء على الطاولة.

التقييم العام لدور النساء خلال الفترة (2019-2023)

- كان تمثيل النساء في اللجان المنبثقة عن حوارات المصالحة شكلياً ومحدوداً، وبالتالي لم يكن لها تأثير كبير، سواء خلال جلسات الحوار أو عمل اللجان.
- إن حجم وفعالية هذه المشاركة لم تنعكس بصورة ايجابية كبيرة على تمثيلهن في مراكز صنع القرار، فلا زالت المرأة معزولة أو شبه مغيبة عن العديد من المجالات وعلى رأسها المشاركة في كافة مستويات جهود المصالحة رغم علم صانع القرار الفلسطيني أن الحركة النسوية تنطلق من شعورها بالمسؤولية كشريك مساو للرجل في النضال الوطني والتنمية، ورغم انضمام فلسطين للعديد من الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة سيداو وقرار مجلس الأمن 1325، وقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير برفع نسبة تمثيل النساء في كافة مستويات صنع القرار لما لا يقل عن 30%، إلا أن صانع القرار الفلسطيني والجهات المؤثرة بما فيها الأحزاب السياسية لم تقم بتطبيق أي من التزاماتها على هذا الصعيد.
- إن عدم وجود منظمة حركة فتح النسائية في الحركات الخاصة بإنهاء الانقسام بسبب التزامها بموقف تنظيمها جعل الحراك قاصراً عن تحريك الحوار النسوي على صعيد استكمال الضغط للمشاركة من جهة وطرح قضايا النساء المطلوبة.

ومع تصاعد الحرب على غزة واستمرار الاستهداف لمواطني الضفة من قبل السلطة الفلسطينية الحالية وقوات الاحتلال ومحاولات التهجير، تزايد أهمية الدور الخاص بالمصالحة النسوية للداخل الفلسطيني كتمهيد لوضع أجندة نسوية للسلام والعمل على إنهاء الحرب وإعادة بناء الدولة الفلسطينية ومؤسساتها.

الفصل السابع:

اليمن

شاركت المرأة اليمنية بشكلٍ فعّالٍ في بناء السلام والأمن والحوكمة، على الرغم من تهميشها واستبعادها من العمل السياسي الرسمي والمؤسسات السياسية. وقد ازدادت مشاركة النساء في ثورات الربيع العربي في عام 2011 بشكل كبير، وكان لها مشاركة فعالة في مؤتمر الحوار الوطني، وصياغة الدستور، وقادت النساء ومنظمات المجتمع المدني ذات القيادات النسائية العديد من الحملات خلال تلك الفترة لدعم مشاركة النساء، فاستطعن تضمين وثيقة الحوار الوطني جملة من النصوص المتعلقة بالحقوق الخاصة بالنساء. ومن أهم الحقوق التي استطاعت النساء انتزاعها، إدراج حصة للنساء بما لا يقل عن 30% في كافة المؤسسات والقرارات المتعلقة بالعملية السياسية.

استمرت هذه المشاركة النشطة منذ ذلك الحين على الرغم من الحرب التي يشهدها اليمن منذ مارس 2015، التي بدورها أدت إلى تراجع مشاركة النساء في العملية السياسية، بحيث أضحت مشاركتهن متواضعة في المحادثات الرسمية، إلا أن مساهمة المرأة اليمنية كانت جوهرية في صنع السلام، على المستويات المحلية والوطنية والدولية وفي المناطق المتضررة من الصراع، وكذلك التفاوض. وشكلت بعض الكيانات السياسية النسائية والمبادرات ومساهمات منظمات المجتمع المدني ذات القيادات النسائية مسارات للإسهام في وصول المساعدات الإنسانية، وفتح الطرق والمعابر، والإفراج عن الأسرى وتبادلهم.

وكان أيضاً للنساء والمكونات النسوية دور كبير في دعم ومساندة دعوة الأمين العام لمجلس الأمن بوقف إطلاق النار استجابة للحدّ من انتشار جائحة كورونا حيث قامت بتنفيذ العديد من حملات المناصرة والأنشطة، وتضاف هذه الإسهامات الجوهرية التي تقوم بها المرأة اليمنية إلى الأدوار التأسيسية التي تقوم بها في سبيل ضمان استمرار أسرتها ومجتمعاتها في ظل انهيار الخدمات الحيوية والبنية التحتية أو تدميرها من جراء الحرب الدائرة طيلة تسع سنوات.

ولعبت الحركة النسوية اليمنية دوراً جوهرياً في بناء السلام على المستويات المحلية والوطنية والدولية، فالنساء يشكلن نصف السكان وينبغي أن يؤدي ذلك إلى مشاركة متساوية لما تقدمه هذه المنظمات من نتائج إيجابية وأفكار ابتكارية وأيضا الجهود التي تبذلها في كافة الأعمال سواء العمل الإنساني أو قضايا حقوق النساء والعمل على المساواة وترسيخ ثقافة النوع الاجتماعي في أعمالها ومشاريعها، وإجلاء المدنيين والجرحى من المناطق المتضررة من الصراع، والتفاوض بشأن وصول المساعدات الإنسانية، وفتح الطرق والمعابر، والإفراج عن الأسرى وتبادلهم، والدعوة إلى وقف إطلاق النار على مستوى البلاد للمساعدة في الحد من انتشار الأمراض والأوبئة. كما تساهم هذه المنظمات إلى حد كبير في تنمية المجتمع والاستجابة لحالة الطوارئ والتي تُعد ذات أهمية جوهرية في سبيل تحقيق سلام دائم في المجتمع.

دور المبادرات والشبكات والمكونات النسوية في مرحلة النزاع وبناء السلام

- لا تزال المرأة اليمنية صاحبة دور فاعل في صناعة وبناء السلام، حيث تشارك دائماً بشكلٍ فَعَّالٍ في مسائل السلام والأمن والحوكمة على الرغم من تهмиشها واستبعادها من العمل السياسي الرسمي والمؤسسات السياسية. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية وجود حراك نسوي من شأنه إذا ما تم دعمه عالمياً أن يعكس كل التطلعات المنشودة، ويوحد كل الجهود النسوية لرفع وعي النساء بحقوقهن، وأهمية وجودهن لحفظ الأمن المجتمعي، وصناعة السلام. ووفقاً لمبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن، هانس جرونديج، تساهم المرأة اليمنية بشكل جوهري في صنع السلام على المستويات المحلية والوطنية والدولية من خلال إجلاء المدنيين والجرى من المناطق المتضررة من الصراع إلى التفاوض بشأن وصول المساعدات الإنسانية وفتح الطرق والمعابر والإفراج عن الأسرى وتبادلهم والدعوة إلى وقف إطلاق النار على مستوى البلاد. كما أكد المبعوث الأممي أن هذه الإسهامات الجوهرية التي تضطلع بها المرأة اليمنية تضاف إلى الأدوار التأسيسية التي تقوم بها في سبيل ضمان استمرار أسرتها ومجتمعاتها، في ظل انهيار الخدمات الحيوية والبنية التحتية أو تدميرها من جراء الحرب.

- كانت للنساء إسهامات كبيرة في عملية بناء السلام خلال فترة الحرب حيث نشأت شبكات وتحالفات نسوية جديدة تسعى إلى إشراك النساء في المفاوضات وعملية بناء السلام وتعزيز صوت النساء اليمنيات في المحافل الدولية. وتتفق هذه الشبكات والمنظمات والمكونات النسائية إلى حد كبير على الهدف الرئيسي المتمثل في إنهاء الحرب ودعم مشاركة النساء في عمليات التفاوض وبناء السلام. ولكن، على الرغم من عمل هذه الشبكات والمنظمات، لم تشارك أي امرأة في المحادثات التي أفضت إلى اتفاق الرياض عام 2019 أو في مفاوضات وقف إطلاق النار اللاحقة وخلال المفاوضات التي سبقت اتفاقية ستوكهولم عام 2018، بحيث شكلت النساء 4% من المفاوضين، مقارنة بـ 12% من محادثات الكويت عام 2016. وأيضاً كان للمكونات والمنظمات النسوية دور آخر في الميدان مثل التصدي للعنف القائم على النوع وتخفيف معاناة المدنيين، والمساهمة في صفقات الأسرى والمعتقلين والعمل في الإغاثة الإنسانية، إضافة إلى تشكيل شبكات وإنشاء مبادرات ومنظمات ومؤسسات خلال فترة الحرب بهدف تعزيز السلام في المجتمعات المحلية.

آليات إدماج النساء اليمنيات في عملية بناء السلام (2018-2023)

- في منتصف العام 2018، أنشأ مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المجموعة الاستشارية الفنية النسائية المُختصة وضمت ثماني نساء، تم اختيار خمسة منهن من مجموعة "التوافق النسوي اليمني للأمن والسلام" والأخريات من خارج المجموعة. تكونت المجموعة النسوية اليمنية الاستشارية المُختصة من نساء من خلفيات متنوعة (اقتصاد، سياسة، حقوق، حوكمة) وجميعهن يمتلكن خبرة سياسية في الشأن اليمني، وقد شاركن في كثير من الأحيان

في مشاورات حول قضايا سياسية بناءً على خبرتهنّ الخاصة. شاركت المجموعة الاستشارية بداية في مشاورات جنيف التي عقدت في العام 2018، من خلال تقديم ثلاثة أوراق حول الاقتصاد والسياسة وبناء الثقة. لكن هذه المشاورات لم تتم بسبب رفض أنصار الله المشاركة فيها بعد موافقتهم على حضورها. وبعد ذلك تمت شاركت المجموعة الاستشارية في مشاورات ستوكهولم في العام 2018، بحيث حضرت ست عضوات من المجموعة في المدينة للتشاور مع الأطراف وقد التقين بالمبعوث الخاص وفريقه بشكل يومي، وأيضا كانت لهن لقاءات مع يومية مع أطراف المفاوضات. خلال هذه اللقاءات عملت عضوات المجموعة على تقديم الاستشارات بخصوص مجمل القضايا التي كانت محل نقاش في المشاورات وحاولن تقريب وجهات النظر بين أطراف المفاوضات وحثهم على السلام، كما قمن بتقديم رسائل الى المجتمع الدولي تدعو إلى أهمية إشراك النساء في أي مشاورات قادمة، حيث لم يكن هناك سوى امرأة واحدة في الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً.

- تحالف مجموعة التسعة النسوية+1 الذي انطلق عام 2019، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بهدف تعزيز تفعيل وتوحيد جهود المكونات النسائية من أجل وقف الحرب ضمن تطبيق القرار الأممي (1325) الخاص بالمرأة والأمن والسلام. تضم المجموعة تسع شبكات نسوية وشبابية وهي: "التوافق النسوي اليمني من أجل الأمن والسلام"، "تحالف شركاء السلام"، "جنوبيات من أجل السلام"، "أصوات السلام النسوية"، "القمة النسوية"، "صانعات السلام"، "شبكة نساء من أجل اليمن"، "المجلس الاستشاري الشبابي"، و "منصة شباب وعي والتوافق الشبابي". كما تضم أكثر من 1000 شخصية، و50 جمعية ومنظمة مجتمع مدني، بالإضافة إلى تسعة من ممثلي الأحزاب السياسية في اليمن وتدور رسالة هذه الكيانات النسوية حول خلق رأي عام محلي ودولي مساند لدعم جهود مبادرات السلام التي تقودها النساء.

التحديات والعوائق التي تواجهها النساء في اليمن خلال فترة الحرب

واجهت النساء في اليمن تحديات كبيرة قبل الحرب، ولكن تفاقمت هذه التحديات بشكل كبير منذ اندلاع الحرب في عام 2015، وتشمل ما يلي:

1- **العنف القائم على النوع:** يمثل العنف القائم على النوع في اليمن واحد من أكبر التحديات التي يواجهها اليمنيون حيث تعاني النساء والفتيات في اليمن من أوضاع صعبة جراء النزاع المسلح، مما يتسبب في تعرضهن لأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما يلي:

- زيادة معدلات العنف ضد النساء والفتيات بنسبة 63%: شهدت النساء والفتيات ارتفاعاً حاداً في مستويات العنف حيث تتعرض النساء لمخاطر متزايدة كالاغتداءات الجسدية والتحرش الجنسي والاغتصاب والعنف الجنسي واللفظي إضافة إلى العنف المدني الذي يشمل تمييز النساء في المجتمع وعدم الاعتراف بحقوقهن الأساسية كال التعليم والعمل وحرية التنقل. وتزيد هذه الظاهرة خطورة عدم وجود أي إجراءات للحماية والتأهيل

والمساعدة الملائمة للنساء المتضررات، والتي قد توفر لهن ملاذاً آمناً وتعزز دورهن في المجتمع.

- ارتفاع معدلات زواج القاصرات بنسبة 66%، بسبب الوضع الأمني والاقتصادي المتردي وانقطاع المراتب وتسرب الفتيات من التعليم وعدم استطاعتهن الانتظام في التعليم نتيجة تعرض مدارسهن للتدمير والتخريب أو أنها أصبحت مقر للنازحين أو بسبب نزوحهن مع أفراد أسرهن إلى مناطق أخرى تبذلت معها كليا ظروف حياتهن وأولوياتهن الاجتماعية، وهو الأمر الذي يهدد الفرص المستقبلية لمشاركة النساء و تمكينهن من العمل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- ارتفاع نسبة الطلاق بنسبة 80%: فمن 500,4 حالة طلاق في عقب أعوام الصراع السياسي إلى 52 ألف و465 حالة في العام 2019. وكانت أهم أسباب انتشار الطلاق تردّي الأوضاع الاقتصادية وانقطاع المراتب والبطالة والفقر بشكل عام، كما ساهمت التدايعات النفسية للحرب، وتواجد الأزواج في جبهات القتال بعيداً عن زوجاتهم، وانشغالهم بالمعارك على حساب حياتهم الزوجية، في حدوث الكثير من المشاكل التي أدت بدورها للطلاق. ويعد عدم التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع واحداً من الأسباب التي طالت تدايعاتها العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة على الوجه الخصوص، حيث تحولت النساء إلى ضحايا للصراعات السياسية والمذهبية وغيرها، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الطلاق نتيجة اختلاف الزوجين في الآراء والانتماءات السياسية، والأزمات المادية و النفسية.

- زيادة عدد الأرمال ومعدلات تأخر سن الزواج في صفوف الفتيات: أدت الخسائر الكبيرة في الأرواح (لدى الرجال) إلى ارتفاع أعداد الأرمال، لترتفع معها أعداد النساء اللواتي يعلن أسرهن، ما أدى إلى تغيير الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في البيت والمجتمع، وترتب على هذا الأمر تغيير بنية الأسرة نتيجة فقدان أفراد منها، وانعكس هذا سلباً على الأمن الشخصي للمرأة وقدرتها في الحصول على السلع والخدمات، أو إمكانية احتفاظها بأولادها، حيث قد تجبر على الزواج وقد لا يستطيعن المحافظة على حقوقهن في الميراث. كما إن زوجات المفقودين والأسرى يعانين من الإرباك لغموض مستقبل أزواجهن، وهذا ما يزيد من الضغط النفسي والاجتماعي والاقتصادي عليهن. كما أن الحرب قد أثرت على أداء المرأة لأدوارها التقليدية، لما من أثر لغياب الزوج عن البيت على المرأة، يتمثل في صعوبات منها تربية الأبناء، وتأمين الاحتياجات الخاصة بالأسرة. فقد أصبحت النساء هن المسؤولات عن اتخاذ القرارات الهامة والمصيرية في حياة العائلة وحدهن، أيضاً تضاعفت مسؤولية الأمهات في حماية أبنائهن من جميع مظاهر العنف والإرهاب، وكل أشكال الخروج عن القانون .

- فرض ولي الأمر (المحرم) على النساء: لا يشترط القانون اليمني أن تكون المرأة بصحبة وليها (محرم)، ولكن تم فرض نظام المحرم حيث تمنع المرأة من السفر من غير محرم أو بدون موافقة خطية منه.

- إصدار قوانين بمنع عمل النساء في وظائف معينة، وكذلك منعهن من مشاركة الرجال في معظم القرارات، وإجبار النساء على ارتداء ملابس معينة مما أعاق مشاركة النساء في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والتقدم للفرص الوظيفية والمشاركات الخارجية. وقد أثر ذلك بشكل كبير على الأسر التي ترأسها نساء حيث حد هذا الشرط من تنقلهن بوصفهن المعيل الرئيسي لأسرهن، كما ضيق على حرية النساء وحققهن في الاستقلال وأثر بشكل كبير عليهن في وصولهن إلى المساعدات والخدمات. كما حد من قدرة النساء العاملات في المجال الإنساني على تقديم الدعم والمساعدات الضرورية لأفراد المجتمع. إضافة إلى ذلك، فإن منعهن من السفر داخل أو خارج الدولة يعني عدم وصولهن إلى التدريب والمؤتمرات واللقاءات الخارجية وهذا يقلل من فرص حصولهن على التعلم والتقدم الوظيفي.

2- الانتمى الإلكتروني: برزت مؤخراً ظاهرة التمر الإلكتروني على النساء في اليمن عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يشكل خطورة كبيرة عليهن في ظل مجتمع محافظ كالمجتمع اليمني الذي يتعامل مع التمر من منظور ثقافة العيب والشرف، والتي بدورها تفاقم من معاناة النساء اللواتي يتعرضن للتمر أو الابتزاز عبر منصات التواصل الاجتماعي. ولذلك فالكثير من النساء والفتيات امتنعن عن نشر صورهن الشخصية في مختلف صفحات التواصل الاجتماعي، خوفاً من تعرضهن للتمر كغيرهن، ومن نظرة المجتمع لهن. وبعضهن فكرن في تغطية صورهن بالرموز التعبيرية، وأخرى اكتفين بنشر صورهن في حالاتهن الخاصة في تطبيق "واتساب"، بعدما وجدنه الأقرب لخصوصيتهن.

3- الخطاب الديني المتطرف: لمرات عديدة تم استخدام الدين للحد من العنف ضد النساء في اليمن حيث تواجه النساء الناشطات الكثير من الاتهامات والانتقادات جراء مطالبتهن بحقوقهن أو بتنفيذ القوانين التي يصب مضمونها في صالحهن، كما انتشرت التفسيرات المحافظة والمتشددة للإسلام كسبب لمهاجمة النساء والحد من دورهن كما يلي:

- التضليل الديني والتحريض الذي طال الناشطات النسويات ومنظمات المجتمع المدني عبر مواقع التواصل الاجتماعي من خطيب مسجد النور في محافظة تعز عبد الله العديني بخصوص تقرير الظل الذي تم تقديمه إلى الأمم المتحدة والخاص بمدى تطبيق اتفاقية السيداو، حيث يدّعي مطالبة النساء اليمنيات بإلغاء كافة القوانين المرتبطة بالشريعة الإسلامية، ومطالبتهن بحقوق المثليين الجنسية، وبعدم سفر النساء من غير محرم، ويقول أن هذه جميعاً تتعارض مع الشريعة الإسلامية، ويقول إن المنظمات الدولية تدعم النساء في كتابة دستور جديد يخالف الشريعة الإسلامية.

الفصل الثامن:

لبنان

يعاني لبنان منذ سنوات من العديد من المتغيرات التي أثرت عليه وعلى بنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يواجه لبنان واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية في المنطقة والعالم، فبحسب هيومن رايتس ووتش إن أغلب من يعيش في لبنان عاجزون/ات عن تأمين حقوقهم/ن الاجتماعية والاقتصادية، فيما تتحمل الأسر ذات الدخل المحدود العبء الأكبر. إن ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، والارتفاع الهائل في معدلات التضخم، ورفع الدعم عن الأدوية والوقود أدى الى زيادة الصعوبة التي يواجهها الكثير من الناس لتلبية احتياجاتهم في لبنان.

قطعت الحركة النسوية و القيادات النسوية في لبنان بالفعل خطوات كبيرة في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك دعم زيادة عدد النساء في مجالات العمل والتمثيل النيابي والمحلي، والضغط من أجل قانون جديد يجرم العنف الأسري والعنف ضد النساء، وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في جميع أنحاء البلاد. وقد لعبت المجموعات النسوية دوراً أساسياً في تحسين المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف القائم على النوع من خلال العديد من الاستراتيجيات الأساسية التي لم تحقق الكثير نتيجة للوضع المتأزم للبنان من كافة النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. إن تطور السياق الديمقراطي له تأثيره على واقع الحقوق والحركات الاجتماعية ومنها الحركات النسوية، فتلعب الأنظمة الديمقراطية دوراً هاماً في وضع المطالب النسوية على جدول أعمال الدولة ويمكن أن تؤدي عمليات التحول الديمقراطي الى إعطاء النساء مزيداً من الحقوق.

إن الحركات النسوية والنسائية تحتاج إلى سياق داعم، لتتطور الحركة في سياق نضال أوسع من أجل المساواة بين الجنسين أو حقوق النساء، وعندها تكون النساء أكثر قدرة على متابعة مطالبهن داخل الحركة. إن مخاطر وكلفة إقصاء النساء في الاقتصاد والسياسة أكبر من أن نتجاهلها. ولكي يتغير هذا، لم يعد بإمكان لبنان انتظار الإصلاحات قبل اتخاذ إجراءات بشأن قضايا المساواة الاجتماعية والعدالة. على العكس من ذلك، يجب وضع حقوق النساء بالإضافة إلى تمكينها وإدماجها في المجتمع في مقدمة أجندة الإصلاح الوطني.

مرّت على لبنان العديد من الحكومات المتعاقبة ولم تحصل النساء إلا على بعض الإصلاحات الهادفة إلى معالجة التمييز المنهجي وعدم المساواة بين الجنسين، فما زال قانوني منح الجنسية والأحوال الشخصية على سبيل المثال قاصرين عن تحقيق العدالة للنساء. فالإصلاحات التي يمكن أن تجعل المزيد من النساء متساويات مع الرجال، وأقل عرضة للعنف، قد قُبعت مهملّة في البرلمان وفي المؤسسات كافة. أدى عدم تمرير الإصلاحات إلى ترسيخ التمييز بين الجنسين بينما ساهم بشكل مباشر في ما وصل إليه لبنان اليوم.

تظهر التجارب والأدلة العالمية، بحزم وبشكل لا لبس فيه، أن المجتمعات تكون قادرة على العمل بشكل أفضل عندما يتم تمثيل وتمكين الرجال والنساء، على قدم المساواة. على عكس ذلك، إن خيار

المجتمع بالتمييز ضد النساء له عواقب سلبية كبيرة. ذلك أنه في البلدان التي اختارت وضع النساء في موقع ثانوي - بالمقارنة مع المجتمعات التي يكون فيها الرجال والنساء أكثر تساوٍ - كانت الحكومات ضعيفة الأداء، وكانت معدلات النزاع أعلى، فيما عدم الاستقرار أكبر، بموازاة معدلات أقل على مستوى الأداء الاقتصادي، ونتائج أسوأ في مجال الأمن الغذائي، ونسبة مرتفعة من المشاكل الديمغرافية، وأنظمة حماية بيئية أقل، وكان التقدم الاجتماعي أبطأ. لبنان ليس استثناءً في هذا السياق، في بلاد تباطأت للغاية في إحداث تغيير هادف في حقوق المرأة، مقارنة بجيرانه الإقليميين والعالميين، لم نشهد بعد إصلاحات ذات مغزى تتعلق بالحوكمة والعدالة والطاقة والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية ومجموعة من قضايا أخرى والتي تعثرت منذ الحرب الأهلية.

يتطلب الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي شجاعة وعملاً حاسماً وكذلك القبول بأن الوضع الراهن، فاستمرار الممارسات المعتادة لن يؤدي إلى النتائج التي يحتاجها شعب لبنان بشدة. بدلاً عن ذلك، يتطلب تحقيق السلم والازدهار الاستفادة من جميع القدرات والأفكار والابتكار والموارد المتاحة للبلاد والاستثمار فيها، كما يتطلب إعادة التفكير في كيفية تفاعل المجتمع اللبناني مع المسائل المختلفة وأيضاً دعم البلد في ترميم عقده الاجتماعي. وهذا بدوره يتطلب من الجميع في البلاد الاعتراف بالجهات الفاعلة التي تعمل من أجل التعافي وتحقيق السلم والاستقرار في لبنان وذلك يشمل تعزيز دور المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية والقطاع الخاص، وأولئك الفاعلين والفاعلات السياسيين غير التقليديين في سياق الدور الذي يمكنهم القيام به في هذا المسار. يعني ذلك تجاوز التأييد الشفهي فقط في ما يخص أهمية الفاعلين والفاعلات الجدد من أجل السلم، وجعلهم ينخرطون على نحو هادف في العمل السياسي والاقتصادي.

لا شك أن هذه مسألة تحتاج إلى الوقت، لكن ثمة أشياء ملحة يمكن وينبغي القيام بها لتمهيد الطريق لذلك:

1. لدى الناس احتياجات يومية لا يمكن الانتظار أكثر في تلبيةها. هناك حاجة ماسة إلى إطلاق دعم شامل على مستوى الحماية الاجتماعية، ويجب أن يتم ذلك بطريقة تصل إلى النساء والرجال على قدم المساواة ولا تعزز مخاطر تعرض النساء للاستغلال.

2. يجب تسريع تدابير دعم الإدماج للنساء في الاقتصاد، على النحو الذي تم الالتزام به بموجب خطة الحكومة لعام 2019 بشأن تمكين النساء اقتصادياً. يعمل ما يقارب نصف السكان في أعمال غير مدفوعة الأجر فيما يجب أن يكون لهذه الأعمال بدلاً نقدياً، بالإضافة إلى دعم النساء لدخول الاقتصاد المدفوع الأجر.

3. النساء ممثلات تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير ومغيبات عن المشهد السياسي الحالي. في عام 2019، حددت خطة العمل الوطنية لتطبيق القرار رقم 1325 الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة حول المرأة والسلام والأمن التزاماً بمناقشة الكوتا النسائية وتميرها على مستوى الهيئات المنتخبة - لإظهار التزام جماعي بالقيام بالأمور بشكل مختلف وضمان أن تكون هيئات الحوكمة تمثيلية فعلاً - . لدى لبنان سابقة في مجال أنظمة الكوتا بغية ضمان التمثيل المتكافئ للطوائف، ويجب تطبيق المبدأ عينه لضمان تمثيل المرأة سياسياً.

4. ثمة حاجة إلى معالجة التمييز ضد النساء في قوانين الأحوال الشخصية وإدخال خيار قانون الأحوال الشخصية المدني، على أساس مبادئ المساواة وعدم التمييز. هذا أمر بالغ الأهمية لتوفير مساحة قانونية متساوية للنساء والرجال، وفي الوقت عينه لتعزيز العلاقة بين الدولة والفرد في لبنان.

5. إن التمثيل الرمزي للنساء في لبنان لا يمكن الاكتفاء به، إذ يجب أن تستجيب أجندة الإصلاح في لبنان للدعوات التي استمرت خلال العقد الماضي من أجل المساواة بين الجنسين، والالتزامات الوطنية بشأن حقوق النساء والعدالة، من أجل النجاح ووضع أسس جديدة للاستقرار في البلاد.

وفقاً لما جاء في التقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين لعام 2020 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يُعتبر لبنان من بين أسوأ دول العالم الـ 153 التي شملها التقرير بالنسبة لمسألة التمييز بين الجنسين في أربعة مجالات هي: التعليم، والصحة، والفرص الاقتصادية، والتمثيل السياسي، إذ حلّ لبنان في المرتبة 145 عالمياً.

من جهة أخرى، شكّل الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020، وأسفر عن مقتل ما يزيد عن 200 شخص، مأساةً زادت من تفاقم الأزمات اللبنانية المتراكمة والمستمرّة، وأبرزها الاضطرابات الاجتماعية الواسعة النطاق وعدم الاستقرار السياسي ومشاكل الحوكمة الخطيرة والانهيار الاقتصادي وانهيار العملة الوطنية، بالإضافة إلى جائحة كوفيد-19 وتدهور النظام الصحي المنهك أصلاً.

ومع وجود الفراغ السياسي في لبنان حالياً من غياب رئيس للجمهورية ومجلس نيابي معطل والذي تمثلت فيه النساء فقط بثمانية مقاعد وغياب قيادات الأجهزة الأمنية ومصرف لبنان بالإضافة إلى تعثر إجراء انتخابات بلدية، تنشأ صعوبة أكبر للحديث عن أطر تشريعية حامية للنساء أو جود زخم سياسي لمناقشة حقوق النساء ومشاركتهن في الحياة السياسية. ومنذ السابع من أكتوبر 2023 ومع تزايد رقعة الصراع الذي شمل جنوب لبنان وبعض المناطق الأخرى، والذي أدى بدوره الى نزوح الآلاف وتعثر أي محاولات إقليمية أو دولية لإنعاش الاقتصاد اللبناني أو السير في عملية سياسية حقيقية، نرى أن النساء يعانين بشكل مضاعف نتيجة لهشاشة وضعهن التي فاقمتها الحرب والتهجير.

خلاصة

في المجمل، تتنامى الأمانة مقابل الديمقراطية في دول المنطقة خصوصاً في دول الربيع العربي الأول والثاني لصالح التحالفات العسكرية والأمنية في الإقليم، والتي تتصاعد في الوقت الراهن بشكلٍ غير مسبق، سواء على مستوى تحالفات إقليمية - إقليمية أو تحالفات إقليمية - دولية، بموازاة زيادة متوالية في إنشاء القواعد العسكرية الأجنبية وإعادة الانتشار العسكري الأمريكي في أعقاب أحداث 7 أكتوبر في فلسطين.

ومن المتصور أن سخونة الأجواء في المنطقة نتيجة حرب غزة، ستؤدي إلى مزيد من التراجع الديمقراطي وانعكاسه على وضع النساء في السياسية والمجال العام في المستقبل القريب، وهو ما يتطلب أجندة نسوية جديدة وفاعلة تحاول فك الاشتباك ما بين المطالب النسوية والسياسية العامة في محاولة للحفاظ على المكتسبات في الوقت الراهن، والتحرك لمواجهة التراجع الحاد في الحقوق والانقضاء على المكتسبات من قبل الأنظمة السياسية الحاكمة وغيرها من القوى.